جـــــــامعة غردايـــة

كلية العلوم الاقتصـادية والتجـارية وعلوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم التجاريـــــــة

شعبة: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

النظام الجمركي ودوره في تحرير التجارة الخارجية – حالة الجزائر

من إعداد الطالب :

- بيشي محمد

تحت إشراف الأستاذ:

- جعفري عمار

السنة الجامعية: 2023-2024

Université Ghardaïa

Faculté des Sciences Economiques، Commerciales et des Sciences de Gestion

Domaine Sciences économiques، de gestion et commerciales

Département des sciences commerce

Filière: **Finances et commerce international**

Présenté en vue d'obtenir le diplôme de la LICENCE FONDAMENTALE

SPECIALITE : Finances et commerce international

Titre :

Le système douanier et son rôle dans la libéralisation du commerce extérieur - le cas de l'Algérie

Elaboré par:

- **Bichi Mohammed**

Encadré par:

- **Djaafri Ammar**

Année Universitaire: 2023-2024

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ..

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ..

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..

ونصح الأمة ..

إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

والى الوالدين الكريمين نرجو من الله أن يحفظهما و بتقبل حجهم هدا العام

والى العائلة الكريمة.

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي بتوفيقه تتم الأعمال حمدا وشكرا خالصا

يليق بجلاله

وعظيم سلطانه نتقدم بجزيل شكرنا وخالص امتناننا إلى كل من ساعدنا في

إنجاز هذا العمل

سواء من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف: "د.جعفري عمار "على إشرافه على ومساعدته في إعداد

هذه المذكرة

والأستاذ "د.بيشي إسماعيل" على التوجيهات السديدة

كما لا يفوتنا تقديم كامل الامتنان والتقدير إلى كافة أساتذة كلية العلوم

الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

كما نوجه شكرنا الخالص لأساتذتنا الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في قسم

علوم التجارية.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية ، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي . بعد جمع البيانات المتعلقة بالقوانين المتعلقة بالنظام الجمركي و البيانات الصادرة عن البنك الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين النظام الجمركي الجزائري و انتعاش الصادرات و الواردات و بالتالي تحرير التجارة الخارجية كما تقترح الدراسة تطوير الجهاز الجمركي و عصرنته ليواكب التطورات المتسارعة في أنظمة الجمرك الحديثة من اجل تسريع المعاملات في التجارة الخارجية .كما تقترح الدراسة التسريع في تطبيق النظام الجديد المقترح سنة 2020 و غير مفعل بالشكل النهائي **ALCSES** و الذي بدوره يساهم بشكل كبير في تحرير التجارة الخارجية .

الكلمات المفتاح: نظام جمركي . تجارة خارجية . صادرات ، واردات . نظام ALCSES .

Abstract:

This study aims to know the role of the customs system in liberalizing foreign trade, where the descriptive and analytical approach was adopted. After collecting data related to the laws related to the customs system and data issued by the Bank of Algeria during the period extending from 2017 to 2022. The study reached a set of results, the most important of which is the existence of a direct relationship between the Algerian customs system and the recovery of exports and imports and thus the liberalization of foreign trade. The study also proposes developing The customs system and its modernization to keep pace with the rapid developments in modern customs systems in order to speed up transactions in foreign trade. The study also suggests accelerating the implementation of the new system proposed in 2020, which is not fully activated, ALCSES, which in turn contributes significantly to the liberalization of foreign trade.

Key words: Customs system. Foreign Trade . Exports and imports. System ALCSES
.

قائمـــة المحتويـات

إهداء	IV
شكر وعرفان	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XIV
قائمة الملاحق	XVI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطـــــــار النظري للنظام الجمركي و التجـــــارة الخارجية	1-24
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الجمركي و التجـــــارة الخارجية	3
المطلب الأول: الإطار العام النظام الجمركي	3
المطلب الثاني: ماهية التجارة الخارجية	10
المطلب الثالث: النظام الجمركي والتجارة الخارجية في الجزائر	15
المبحث الثاني الدراسات السابقة	26
المطلب الاول: الدراسات الوطنية	26

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	29
المطلب الثالث: المقارنة بين الدارسة الحالية والدراسات السابقة	31
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: دور للنظام الجمركي في تحرير التجـــــارة الخارجية – حالة الجزائر	34
تمهيد	35
المبحث الأول: لمحة عامة حول جمارك الجزائر .	36
المطلب الأول: ماهية الجمارك الجزائرية	36
المطلب الثاني: هيكل ومجال نشاط الجمارك الجزائرية	40
المطلب الثالث: الوسائل الأساسية للجمارك الجزائرية	45
المبحث الثاني:الإصلاحات الجمركية الجزائرية لتحرير التجارة الخارجية.	47
المطلب الأول: أسباب القيام بالإصلاحات الجمركية الجزائرية	47
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الإصلاحات الجمركية الجزائرية .	49
المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الجمركية الجزائرية	50
المبحث الثالث: مساهمة النظام الجمركي الجزائري في تحرير التجارة الخارجية	52
المطلب الأول: الأنظمة الجمركية المعتمدة في تحرير التجارة الخارجية	52
المطلب الثاني : التسهيلات الجمركية وتطور التجارة الخارجية في الجزائر	57
خلاصة الفصل.....	60
الخاتمة.....	61

المراجع.....	63
الفهرس.....	65
الملاحق.....	66

قائمـــة الجـــداول

رقم الجدول	عنـــــــــوان الجـــدول	الصفحة
01	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	23
02	أعضاء المقابلة	31

مقدمـــــــــــة

أ. توطئـــة:

تلجأ كل دول العالم اليوم إلى التجارة الخارجية في إدارة اقتصادياتها، ولا تستطيع العيش منعزله بشكل كامل عن العالم. وتعتبر التجارة الخارجية مصدراً هاماً لاقتصادها و القناة الرئيسية لتحقيق الاستيراد والتصدير والعملة الأجنبية. وتتمثل أهدافها في زيادة الدخل القومي بالعملة الصعبة بشكل رئيسي، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتحسين المنافسة الخارجية، والاستيراد، ودفع ثمن فائض الإنتاج المحلي، وتحقيق الميزان التجاري وميزان المدفوعات الدولي.

تسعى الجزائر جاهدةً لتحقيق تطور اقتصادي من خلال تحرير التجارة الخارجية. وقد قامت بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات والتغييرات، وأهمها في قطاع الجمارك الذي يعتبر أحد الأركان الأساسية للاقتصاد الوطني. وفي ضوء التطورات العالمية والوضع الحالي، وجدت الجزائر نفسها مضطرةً لتغيير نهجها الاقتصادي السابق الذي كان يعتمد على النهج الاشتراكي. فقد أدركت أن هذا النهج لم يحقق النتائج المرجوة بسبب التبعية لصادرات المحروقات، خاصة بعد أزمة النفط في عام 1986. وبالتالي، قررت الجزائر اعتماد النهج الاقتصادي الليبرالي لمواكبة هذه التغييرات وتحسين مستوى التبادل التجاري الخارجي وزيادة قدرتها التنافسية. وتأتي هذه الإصلاحات كجزء من جهود الجزائر للانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة (WTO) وتوقيع اتفاقيات ومعاهدات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية وتسهيل الإجراءات الجمركية.

لا يمكن الحديث عن التجارة الخارجية دون الإشارة إلى أهمية إدارة الجمارك ودورها في مراقبة تدفق السلع عبر النقاط الحدودية وداخل الإقليم الجمركي. تعتبر إدارة الجمارك وسيلة أساسية تتميز بوظيفتها الرئيسية في الرقابة الجمركية. وقد شهدت هذه الجهة تحولًا جذريًا أو تغييرًا كبيرًا في السياسة الاقتصادية المتبعة، حيث تم اعتماد أنظمة جمركية جديدة تهدف بشكل أساسي إلى تسهيل الإجراءات المتعلقة بالعبور، والنقل، والتخزين،

والاستخدام. تهدف هذه الإجراءات الجمركية التحفيزية إلى تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتحقيق تغييرات إيجابية في السياسة الاقتصادية المتبعة.

إن الأنظمة الاقتصادية الجمركية تلعب دورا هاما في تحرير التجارة الخارجية حيث تعتبر شريان الاقتصاد نظرا لمكانتها في إدارة الجمارك ومن التسهيلات المقدمة لها بغرض تقديم أقصى مجهودات في فتح التجارة الخارجية واستقطاب الاستثمارات و تشجيع الصادرات وانطلاق مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ب. الإشكالية:

ما مدى مســـــــاهمة النظـــــــام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟

ولغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين النظام الجمركي وتحرير التجارة الخارجية ؟
- كيف يمكن أن يساهم النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية ؟
- هل يساهم النظام الجمركي في الجزائر في تحرير وتطوير التجارة الخارجية ؟

ت. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة، فمنا بطرح الفرضيات التالية:

- هناك ارتباط وثيق بين النظام الجمركي و التجارة الخارجية.
- يساهم للنظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية عن طريق مجموعة من الأجهزة والأدوات
- يساهم النظام الجمركي الجزائري بشكل فعال في تحرير التجارة الخارجية من خلال التطوير في مختلف أجهزته المادية والبشرية.

ث. مبررات اختيـار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

من <u>الناحية الموضوعية</u>:، يعود ذلك إلى أهمية النظم الجمركية في التجارة الخارجية، حيث أصبحت من الدوافع التي تساعد في تشجيع الاستثمار المحلي وزيادة المنافسة في الأسواق العالمية.

أما **من <u>الناحية الذاتية</u>**، فإن اهتمامي الشخصي بموضوع إدارة الجمارك دفعني لزيادة رغبتي في معرفة المزيد حول كيفية عمل الجمارك وتأثيرها في تنظيم التجارة الخارجية .

ج. أهمية وأهداف الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة كونها تظهر لنا أهمية دراسة الموضوع في تسليط الضوء على أهم مهام إدارة الجمارك وكيفية مساهمتها في تحرير وتطوير التجارة الخارجية و ذلك عن طريق تقديم تسهيلات بالنسبة للأنظمة الجمركية الاقتصادية ، كذا خلق أنظمة عالمية تزيد من مرونة أكبر في مجال المعلوماتية عن طريق تسريع الحصول على المعلومات وتقليل الأخطاء والتكاليف و الوقت.

ح. حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع، حصرنا الدراسة ضمن الإطار الزماني والمكاني، وذلك على النحو التالي:

- **الحدود الزمنية:** الفترة الممتدة من 2017 الى 2022
- **الحدود المكانية:** الجمارك الجزائرية و البنك الجزائر

خ. منهجية الدراسة:

اعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع البحث هذا على المنهج الوصفي للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسات والشراكة الدولية الجزائرية في هذا المجال، وكذا عرض مختلف الأنظمة التي قامت بها الإدارة الجمركية ومختلف الأنظمة المستحدثة، كما قمنا باستخدام أسلوب التحليلي وذلك من أجل تحليل مختلف الجداول والإحصاءات المتعلقة بالتجار ة الخارجية التي تبرز انعكاسات الأنظمة الجمركية على المبادلات التجارية.

د. صعوبات الدراسة:

يمكن حصر الصعوبات والعقبات التي حدت من قدرتنا على الوصول إلى نتائج أكثر دقة في:

- ✓ الظروف الخاصة التي أحاطت بإنجاز البحث الاختلاف في الإحصاءات من مختلف القطاعات كقطاع الجمارك، التجارة، المالية، ومختلف مراكز الإحصاء وصعوبة الحصول عليه ا
- ✓ صعوبة تحديد أثار الأنظمة الجمركية على التجارة الخارجية، وهذا راجع إلى أن تطور التجارة الخارجية مرتبط ارتباط وثيق بالمحروقات وكذا بمتغيرات أخرى .

ذ. تقسيمات الدراسة:

قصد الإلمام بجوانب الدراسة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم الدراسة وفق طريقة IMRADإلى فصلين، يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث، بحيث نحاول من خلالها الإلمام بالإطارين النظري والتطبيقي للدراسة وفق ما يلي:

جاء الفصل الأول تحت عنوان "**دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية** "، حيث من خلاله تمت مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمتغيرات موضوع الدراسة بتقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى للإطار النظري للنظام الجمركي و التجارة الخارجية ، أما في المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة الوطنية والأجنبية، كما قمنا بالمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني الذي قسم بدوره إلى مبحثين لمحة عامة حول جمارك الجزائر و المبحث الثاني مساهمة النظام الجمركي الجزائري في تحرير التجارة الخارجية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنظام الجمركي و التجارة الخارجية

تمهيد

تلعب التجارة الخارجية دورا حيويا في النشاط الاقتصادي الوطني وتساهم في تطوير هـ اد تمكن من تصريف فائض المنتجات الوطنية وجلب السلع والخدمات التي يحتاجها السوق الوطني عبر الواردات. و من المهم ضبط هذه التجار ة الخارجية بمرا قبتها، حيث تعد من أهم الدعائم الرئيسية في الاقتصاد الوطني وذلك بفضل التشريعات والقوانين التي تطبِّقها، والتي تجعلها إدارة حكومية رائدة في تحسين النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار العام للنظام الجمركي و التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: النظام الجمركي و التجارة الخارجية

شملت الدراسة في هدا المبحث على ثلاثة مطالب تطرقنا فيها الإطار العام للنظام الجمركي وفي المطلب الثاني إلى مفهوم التجارة الخارجية ومختلف النظريات و السياسات المنتهجة فيها وكدا الأدوات التي استعملت في التجارة الخارجية أما في الطلب الثالث تعرضنا إلى مجمل الأنظمة المتعلقة بالتجارة الخارجية.

المطلب الأول: الإطار العام للنظام الجمركي

يعد النظام الجمركي من بين أهم الأنظمة التي تشرف على مراقبة المبادلات التجارية في أي بلد، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على ماهية النظام الجمركي وما هي أهم السياسات والأنظمة الجمركية، بالإضافة إلى تعرف على ماهية التجارة الخارجية واهم النظريات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية

الفرع الأول: تعريف النظام الجمركي

تعرف المنظمة العالمية للتجارة "OMC" النظام الجمركي بأنه" الإجراءات الجمركية التي تخضع لها البضائع الموجودة تحت مراقبة الجمارك .وهذه الأنظمة الجمركية ما هي إلا امتداد للأنظمة التوقيفية التي عرفتها الدول منذ القديم، لكن هذا المصطلح لم يغطي كل الوضعيات القانونية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وخاصة وضعية البضائع[1].

كما يعرفها "كلودبار وهنري تريمو : Tremeau.Henri Et Berr.J.Claude " الأنظمة الجمركية "بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية الاستيراد والتصدير عن طريق استعمال ميكانيزمات معينة، تتغير حسب النشاط المعني كوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية للمؤسسات لتدعم وضعيتها التنافسية في الأسواق العالمية.[2]

تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية آليات تهدف إلى تعزيز تطور بعض النشاطات الاقتصادية (التصدير) و تقوية الإمكانات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي و الاقتصادي[3].

[1] OMC , **glossaire des termes douaniers internationaux**. 1995.
[2] Claude.J.BERR et Henri.TREMEAU, **le droit douanier**, 2 éd , Paris, LGDJ, 1981, p230.
[3] المديرية العامة للجمارك، 2024/06/04، 18:23، https://douane.gov.dz/spip.php?rubrique113

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأنظمة الجمركية هي عبارة عن جملة من الإعفاءات التي تنتفع منها البضائع والسلع سواء عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي، فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني، وهي موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية باستخدام ميكانيزمات متعددة كالإعفاءات والتخفيضات الجبائية المتعلقة بالتصدير وغيرها. وإن مثل هذه الإعفاءات الجمركية تتخذ عادة إحدى الأشكال الثلاثة التالية :

- الإعفاء من إجراءات الرقابة الخارجية والصرف، أي عدم تطبيق ما ت ـنص عليه تشريعات التجارة الخارجية، أو النصوص المتعلقة بالعلاقات المالية مع الخارج أو أحكام قانون الجمارك ؛
- إعفاء كلي أو جزئي من بعض الضرائب والرسوم الجمركية على اختلاف أنواعها طبقا للأحكام الواردة في قانون الجمارك الجزائري، أو قوانين المالية الجاري بها العمل أو أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها الجزائر.
- الإعفاء من الضمان الجمركي بناء على الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، أو بناء على النصوص التشريعية الجزائرية .وعليه فهذه الأنظمة تسمح بتخزين البضائع، تحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية وكذا كل الحقوق والرسوم الأخرى.

الفرع الثاني: أنواع السياسات الجمركية

تتبع السياسة الجمركية السياسة التجارية للدولة من خلال توجهها نحو التقييد أو التحرير التجاري، وعليه يمكن تصنيف السياسة الجمركية كما يلي :

أولا : السياسة الجمركية الحمائية :

تتمثل السياسة الجمركية الحمائية في حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية، فتنفذ عن طريق تبني الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وبالتالي فهي سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستند إلى مجموعة من الأدوات التي تحد من الاستيراد، وتعيق ولوج السلع الأجنبية إلى الأسواق الداخلية.[1] ومن أبرز المبررات والدوافع التي تستند إليها أي دولة في اختيار السياسة الحمائية في مجال التجاري، وبالتالي النشاط الجمركي هي [2]:

[1] كامل البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، دار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر، 2000 ، ص 85

[2] عادل احمد حشيش و مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ، 2005 ،ص 202.

- ✓ حماية الصناعة الوطنية باقتراح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع المنافسة الصناعات الأجنبية، التي تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة لصناعات التي تتوفر لقيامها عوامل النجاح ؛
- ✓ توفير العدالة في توزيع الدخل القومي، من خلال فرض رسوم مرتفعة على السلع الترفيهية غير الضرورية، ورسوم منخفضة على السلع الضرورية ؛
- ✓ تنويع الإنتاج الصناعي و معالج العجز في ميزان المدفوعات، من خلال فرض رسوم منخفضة على واردات وسائل الإنتاج والمواد الأولية التي تساهم في نمو الإنتاج الصناعي، وبالتالي الحد من الواردات، و هو ما يعرف بسياسة إحلال الواردات، التي تسهم في تقليص خروج النقد الأجنبي، ومنه تخفيف العجز والاختلال في ميزان المدفوعات؛
- ✓ معالجة البطالة من خلال توفير الحماية للصناعات المحلية ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، و بالتالي تسريح العمال ؛
- ✓ تساهم في تحقيق الاستقلالية للاقتصاد الوطني فمثال في حالة حدوث أزمات فأن الدولة لا تجد نفسها متأثرة بالاقتصاد العالمي ؛
- ✓ تحقيق الأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الأهداف السابقة، حيث أن زيادة الإنتاج وحماية العمالة هو أفضل وسيلة للأمن والرفاه الاقتصادي.

ثانيا : السياسة الجمركية التحررية

هي سياسة تجارية ترتكز على نظريات ادم سميث وأتباعه الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال ريكاردو ،جون ستيوارت ميل ، برفعهم شعار " **دعه يعمل ،دعه يمر** "[1]، تهدف إلى تخفيض أو إلغاء الكلي للتعريفة الجمركية، وتعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول، من خلال تعريفات الجمركية والحصص و الوسائل الأخرى.[2] و من أبرز المبررات التي تدفع أي دولة على اختيار السياسة التجارية وبالتالي الجمركية التحررية هي:[3]

- ✓ تطبيق إجراءات التجارية المقيدة لانتقال السلع مثل الرسوم الجمركية وغير الجمركية، سيؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية للدولة، والعكس صحيح في حالة التحرير ؛

---

[1] تقوم فلسفة مبدأ دعه يعمل دعه يمر .. وفقاً لآدم سميث إلى أن قوى العرض والطلب تسمح لاقتصاد السوق بتنظيمه من تلقاء نفسه ، وأن مستويات الأسعار والأجور والعمال تعمل تِلْقَائِيًّا عن طريق ما سماها ب **اليد الخفية**" . لاطلاع اكثر ادخل على الرابط 06/03 /2024،15:15: https://maaal.com/

[2] محمد صفوت قابل ، **تحرير التجارة الخارجية بين تأييد ومعارض** دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002 ،ص 22.

[3] محمود حسين الوادي، **الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة الأولى، عمان، 2009 ،ص 288.

- ✓ تؤدي هذه السياسة إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإشباع من أجل التصدير، كما يمكن أن تكون أيضا وسيلة لزيادة الإنتاج و تحسين النوعية ؛
- ✓ إضافة إلى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، فهي تعمل أيضا على تحقيق السلم والأمن في العالم، من خلال إحلال المنافسة التجارية ، كما يمكن أن تكون هذه السياسة عاملا مشجعا لظهور مشاريع كبرى، التي تتميز بانخفاض تكاليف الإنتاج، ما يساهم في انخفاض الأسعار و أمكانية دخول السلع تلك الأسواق الخارجية؛
- ✓ من خلال هذه السياسة تصبح السلعة ارخص للمستهلكين، مما يزيد القدرة الشرائية ؛
- ✓ خفض معدات البطالة كما يمكن أن تكون بمثابة لزيادة التفاهم وتبادل الثقافي والعلمي والخبرات بين الدول، كما تشجع على التقدم التكنولوجي.

الفرع الثالث : أنواع الأنظمة الجمركية

اولا : نظام العبور:

إن نظام العبور هو نظام تعفى فيه البضائع العابرة من الرسوم الجمركية، لأنها لا تدخل السوق المحلي وهو من جهة ثانية مشجع قوي لحركة النقل [1] ، وكل البضائع تصلح للعبور ماعدا المحرمة دوليا، أو المتجهة إلى دولة عدوة[2] ، وقد نص عليه المشرع في المادة 125 من قانون الجمارك "العبور هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية المنقولة، من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر براً أو جواً مع وقف الحقوق والرسوم، وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.[3]

كما أوقفت المادة 127 من قانون الجمارك، الاستفادة من نظام العبور، على اكتتاب الملتزم تصريحاً مفصلاً ، تحت طائلة العقوبات بتقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المحدد، يحتوي على الالتزام مكفول ،

[1] مبارك بن الطيبي ، عبد القادر بلاوي، **دور إدارة الجمارك في حماية الملكية الفكرية**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ،المجلد 05، العدد 02 ، 2020 ،ص180.

[2] الأمانة العامة للحكومة ، وزارة المالية ،القرار **مؤرخ في 9 مارس 1988 ،يتضمن ضبط قائمة البضائع التي تستفيد من نظام العبور الجمركي، الملغيالقرار المؤرخ في 23 فبراير 1999** ،المحدد لكيفيات تطبيق المادة 126 من قانون الجمارك.

[3] الأمانة العامة للحكومة ، وزارة المالية ،القرار **المادة 02 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999 يحدد كيفيات تطبيق المادتين 125 و127 من قانون الجمارك:**" يتعلق العبور الجمركي بنقل البضائع عبر الإقليم الجمركي

يلتزم بموجبه [1] وبترصيص سليم وفي الآجال المحددة، وعبر الطريق المعلن وأن أي إنقاص من البضائع الخاضعة لنظام العبور يشكل جريمة تهريب.[2]

ثانيا: نظام المستودع الجمركي:

المستودع الجمركي "هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك، وذلك مع الوقف للحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي [3]. " وحسب التعريف الصادر عن المنظمة العالمية للجمارك، فإن المستودع الجمركي: " يعني الإجراء الجمركي الذي تخزن بموجبه السلع المستوردة تحت المراقبة الجمركية في مكان مخصص لذلك الغرض (مستودع جمركي) دون دفع رسوم الاستيراد والضرائب [4]. "وتوجد ثلاثة أصناف من المستودعات الجمركية تتمثل في :

1. **المستودع العمومي :** وهو مستودع الادخار العمومي والمخصص للاستجابة للحاجيات العامة [5] فطبقا للمادة 139 من قانون الجمارك فإن المستودع العمومي يفتح لجميع المستعملين، لإيداع مختلف أنواع البضائع ما عدا تلك المستثناة في المادتين 116 و 130 من قانون الجمارك، وإنتاج المحروقات وما شابهها والمنتجات الخطيرة إلا بترخيص بقرار من الوالي بعد أخذ رأي إيجابي من لجنة الأمن والصحة والملائمة الصحية ،[6] ، غير أنه يدعى المستودع العمومي مستودعا خصوصيا عندما يكون معدا لتخزين البضائع التي يشكل وجودها خطرا أو من شأنها أن تفسد البضائع الأخرى أو البضائع التي يتطلب حفظها تجهيزات خاصة ، وينشأ عندما تبرره ضرورات التجارة من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الإقليم الجمركي، ويتمثل نشاطه الرئيسي أو الثانوي في تقديم الخدمات في ميدان تخزين البضائع ونقلها وتداولها.[7]

---

[1] الأمانة العامة للحكومة ، وزارة المالية ،**المادة 2 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999** ،السالف الذكر:" يتضمن التصريح بالعبور تعهدا مكفولا. يمكن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المستفيدين من هذا النظام اكتتاب تعهد عام صالح لعدة عمليات رجوعا إلى الالتزام وفقا لأحكام المادة119 من قانون الجمارك.

[2] بن الطيبي مبارك، **التهريب الجمركي ووسائل مكافحته في التشريع الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009 ،ص.109.

[3] الامانة العامة للحكومة ، وزارة المالية ،**المادة 129 من المقرر رقم 05 الصادر بتاريخ 03 فيفري 1999 المتعلق بكيفية تطبيق المادة 141 من قانون الجمارك**.

[4] "régime de l'entrepôt de douane": le régime douanier en application duquel les marchandises importées sont stockées sous contrôle de la douane dans un lieu désigné à cet effet (entrepôt de douane) sans paiement des droits et taxes à l'importation " . CONVENTION INTERNATIONALE POUR LA SIMPLIFICATION ET L'HARMONISATION DES REGIMES DOUANIERS. http://www.wcoomd.org/fr . Le 01/ 06/ 2024(09 :19).

[5] فاطمة الحمدان بحير، **السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب سنة2005 ،ص.116.

[6] الأمانة العامة للحكومة ، وزارة المالية **المادة 02 من المقرر رقم 05 الصادر بتاريخ 03 فيفري 1999 المتعلق بكيفية تطبيق المادة 141 من قانون الجمارك**.

[7] المادة 139 من قانون الجمارك.

2. **المستودع الخاص :** يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي أو معنوي، لاستعماله الشخصي من أجل إيداع بضائع مرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار إلحاقها بنظام جمركي آخر مرخص به [1] ، و يفتح في مخازن المودع سواء كان مستوردا أو مصدرا في أي نقطة من الإقليم الجمركي عند توفر الشروط المطلوبة لإنشاء المستودعات، قصد استعمالهم المباشر وتخزين بضائعهم باستثناء المحروقات السائلة والغازية. ويدعى المستودع الخاص مستودعا خصوصيا عندما يوجه إلى تخزين بضائع يستلزم حفظها منشآت خاصة .[2]
3. **المستودع الصناعي :** هو المحل الخاضع للرقابة الجمركية حيث يرخص لمؤسسة ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع ، والبضائع التي يمكن أن تهيأ ضمن نظام المستودع الصناعي هي :
   - ✓ إما التي تجرى عليها عمليات تحويلات أو تصنيع، أو معالجة إضافية ؛
   - ✓ إما التي يجري استخدامها على حالها في وضع المستودع الصناعي .

ثالثا: نظام القبول المؤقت

يقصد بعبارة القبول المؤقت الإجراء الجمركي الذي يمكن بمقتضاه إدخال بضائع معينة إلى المنطقة الجمركية بإعفاء مشروط من رسوم وضرائب الاستيراد كليا أو جزئيا، يجب أن تستورد تلك البضائع لغرض معين بقصد إعادة تصديرها، خلال مدة محددة ودون أن تخضع لأي تغيير عدا الاستهلاك العادي في القيمة بسبب استعمالها. إن نظام القبول المؤقت المتعلق بالأنشطة التجارية، نظام يسمح في ظل شروط معينة استيراد بضائع داخل الإقليم الجمركي بإعفاء كلي أو جزئي من دفع الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، مع الالتزام بإعادة تصديرها في أجل معين ومحدد مسبقا وذلك يتم على حالتها دون أن تطرأ عليها تغييرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها ونفس هذا المعني يستنتج من مفهوم المادة الأولى فقرة 1 من اتفاقية استنبول 1990. [3]

رابعا: نظام إعادة التموين بالإعفاء:

يقصد بإعادة التموين بالإعفاء النظام الجمركي الذي يعفى تماما أو جزئيا من الضرائب والرسوم الجمركية استيراد بضائع متجانسة من حيث جنسها ونوعيتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي طبقت في السوق

[1] المادة 154-156 من قانون الجمارك.
[2] مقنعي فتيحة، **اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،2009/2008 ،ص73 .
[3] المادة 174 من قانون الجمارك.

الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي ، ويسمى هذا النظام كذلك نظام التصدير المسبق.

وعليه يسمح هذا النظام باستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت قي السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي [1] ، وهذا الاستيراد يكون بالإعفاء من الحقوق والرسوم بشرط[2] :

- ✓ تبرير التصدير المسبق للبضائع.
- ✓ الوفاء بالالتزامات الخاصة المحددة من قبل إدارة الجمارك: مسك سجلات أو محاسبة حسب المادة التي تمكن من التحقق من صحة طلب الإعفاء من الحقوق والرسوم.

ولا يمتد هذا الإعفاء للبضائع التي تلعب دورا ثانويا في عملية الإنتاج ويجب على المصدر تقديم الطلب لرئيس مفتشيه الأقسام خلال 06 أشهر بعد عملية التصدير ويمكن تمديد هذا الأجل لمدة سنة في حال تقديم المصدر للمبررات.

خامسا: نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية :

يعتبر هذا النظام وسيلة لتقليص تكاليف الإنتاج وتخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات الوطنية، تهدف إلى تحفيز الأعوان الاقتصاديين وتنشيطهم . وقد تطرقت المواد 165 إلى 171 قانون الجمارك إلى هذه المصانع على أنها وحدات ذات طابع صناعي، تستفيد منتجاتها من امتيازات جمركية أو جبائية وأن إدارة الجمارك تتولى التطبيق الكامل أو الجزئي للنصوص التي تتعلق به، على أساس أنه يمكن أخذه كمستودع تحويل، معدا أساسا لعمل المؤسسات التي تقوم باستخراج وتصنيع المحروقات غازية أو سائلة .

يستفيد من هذا النظام كل شركة مقيمة على الإقليم الجمركي الجزائري تمارس تحت المراقبة الجمركية بما يلي :

- ✓ استخراج وتجميع ونقل زيوت خام من البترول أو المعادن الزفتية وغازات البترول و المحروقات السائلة أو الغازية؛

[1] المادة 186 من قانون الجمارك.
[2] المادة 187 من قانون الجمارك.

- ✓ معالجة و تصفية زيوت خام من البترول أو المعادن الزفتية وغازات البترول والمحروقات الغازية الأخرى قصد الحصول على المنتجات البترولية والمنتجات وما يماثلها ؛
- ✓ تمييع المحروقات الغازية؛
- ✓ إنتاج أي بضاعة كيميائية أو بيتر وكيميائية صلبة أو سائلة أو غازية انطلاقا من البترول ؛
- ✓ على أنه تقبل هذه البضائع عند دخولها إلى المصنع الخاضع للرقابة مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي؛

حيث تستفيد المؤسسات التي تمارس هذا النشاط بموجب ترخيص مسبق قبل استقبال البضائع مثل المستودع ويتواجد جمركي بصفة دائمة في المصنع من أجل المراقبة المستمرة حيث أن البضائع تدخل إلى المصنع بموجب تصريح مفصل ويضفي بتصريح بإعادة التصدير وتصريح بالتصدير النهائي إذا صدر المنتج النهائي، ويصفى بتصريح للوضع للاستهلاك إذا بيع المنتج النهائي في السوق الداخلي .[1]

سادسا: نظام التصدير المؤقت :يقصد بالتّصدير المؤقت النّظام الجمركي الذي يسمح بالتّصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها بهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذو الطّابع الاقتصادي وذلك إما :

- ✓ على حالتها دون أن يحدث لها تغيير، باستثناء النّقص العادي نتيجة استعمالها؛
- ✓ بعد تعرضها لتحويل أو تضيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع ؛

ويتوقف تعيين نظام التصدير المؤقت على اكتتاب تصريح لدى الجمارك بالتصدير المؤقت يتضمن تعهدا بإعادة ، الاستيراد، كما أن الانتفاع منه يكون اعتمادا على طلب مسبق مبين فيه نوع الاستعمال أو التّصنيع أو التّصليح أو التحويل الّذي ينبغي أن يطرأ على هذه البضائع في الخارج .

[1] من المادة 165 إلى 171 من قانون الجمارك

المطلب الثاني: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد وقد تطورت هذه التجارة مع تطور المبادلة واتساع رقعتها نتيجة تطور وسائل الاتصال والمواصلات ولم تعد مقتصرة بين أفراد بلد واحد بل تعدى الأمر إلى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الدولية.

الفرع الأول:مفهوم التجارة الخارجية

أولا: تعريف التجارة الخارجية

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سبب من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.[1]

يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

التجارة الخارجية هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل و التامين و الخدمات الإضافية الأخرى.[2]

تعني التجارة الدولية أو التجارة الخارجية أو الاقتصاد الدولي تبادل السلع فيما بين الدول في العالم وهذا الطابع الدولي للتجارة هو نتيجة للتوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل وتوطن الصناعة.[3]

ثانيا : أهمية التجارة الخارجية

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة) ، وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود و الصرف الأجنبي[4]، وتتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي :

---

[1] LASARY, **le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur**, 2005. Page 12.

[2] شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012 ،ص10.

[3] حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الثالثة، دون سنة النشر، ص11.

[4] طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، دار وائل للنشر، ا+ردن 2004 ،ص 14

- ✓ تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، و تربطها مع بعضها البعض؛
- ✓ تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار ؛
- ✓ تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري؛
- ✓ هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه .

الفرع الثاني: نظريات التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

اهتم عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين بموضوع التجارة الدولية و العلاقات الاقتصادية ، وأصبح الاقتصاد الدولي فرعا مهما من النظرية الاقتصادية، حيث لم يخل و مذهب أو مدرسة اقتصادية من تفسير للعلاقات الاقتصادية الدولية، فظهرت النظر يات المفسرة لها. كما رأى عدد من الباحثين أن التجارة الدولية هي الركيزة الأساسية للحكم على مدى تطور اقتصاد أي دولة.

أولا : النظريات الكلاسيكية

قبل مناقشة النظريات التقليدية لابد من إبراز الفرضيات التي قامت عليها حيث الغرض منها تبسيط التحليل وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي :

- ✓ التجارة تتم بين دولتين في صورة مقايضة ولا تنصب إلا على سلعتين فقط كما انها لا تشمل السلع غير المنظورة؛
- ✓ القيمة التبادلية لكل سلعة تتحدد بما بذل فيها من ساعات عمل وهذه الفرضية تقوم على نظرية العمل في تحديد القيمة التي أخذ بها الكلاسيك؛
- ✓ كمية الموارد المتاحة معطاة ولا تتأثر بالتبادل الدولي كما أن هناك تشغيلا كاملا لها وذلك حتى ينحصر أثر التبادل في إعادة تخصيص الموارد ؛
- ✓ ثبات تكلفة العمل حتى مع اختلاف حجم الإنتاج ، عدم وجود نفقات النقل أو التأمين أو الرسوم الجمركية أثناء تبادل السلع بين الدولتين ؛

✓ سيادة قانون المنافسة الكاملة داخليا وخارجيا؛

1. **نظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث :** حسب آدم سميث الوظيفة الأساسية للتجارة الخارجية هي التي تسمح بتصريف الفائض الذي يوجد في قطاع معين فإذا لم نتمكن من تصريفه فليس هناك أي صلاحية لوجوده وفي نفس الوقت يجب أن تسمح التجارة الخارجية لكل بلد من تغطية العجز الذي يمكن أن يقع فيه أي نشاط من أنشطة الاقتصاد الوطني وبالتالي لابد من توسيع السوق الداخلية لأنه الطريق الوحيد لتطوير وزيادة الثروة الوطنية وتقسيم العمل في التجارة الداخلية والخارجية معا باعتباره هو الذي يحكم الدولة الإنتاجية ويوجهها التوجيه الاقتصادي الصحيح ويجعل الدولة تتخصص في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الملائمة .

نموذج السوق عند سميث يقوم على المنافسة الكاملة حيث توجد الحرية الاقتصادية، وقد حلله على مستويين:

- **على مستوى الفرد:** يزاول كل فرد نشاطه الاقتصادي بحيث يشغل رأسماله من أجل الحصول على أكبر ربح أي تحقيق مصلحته الشخصية وبالتالي أهداف الصالح العام ومن ثم يرى سميث أن المنافسة بين الأفراد من أجل تحسين نوع العمل ومستوى الأجر وكذلك رؤوس الأموال هي من الأمور التي يجب إزالة أي عائق يقف في طريقها بما أن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تحقيق تراكم رأس المال .
- **مستوى النظام (الدولة)** : فعلى الدولة أن توجه الأفراد إلى النشاطات الاقتصادية التي تدر الصالح العام أكبر فائدة ممكنة وأن تزيل أي قيود أو عوائق تمنع دخول السلع ورؤوس الأموال إليها .وقد تضمنت كتابته استثناءات عديدة فيما يخص حرية السوق أهمها تلك المتعلقة بحق الدولة في فرض رسوم جمركية على بعض السلع المستوردة من الخارج المنافسة للسلع المثيلة لها والمنتجة في الوطن وسبب هذا طبعا هو حماية الصناعة الناشئة[1].

2. **نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو :** لقد أجاب على هذه الأسئلة السابقة دافيد ريكاردو باللجوء إلى نظرية التكاليف النسبية بعد أكثر من أربعين سنة من عرض نظرية التكاليف المطلقة ،وقد أنطلق من مبدأ الثروة الصناعية وما تتطلبه لتحقيق الفائض الصناعي فإن الأمر يدعو إلى امتصاص الفائض الصناعي نتيجة وجود الفائض الزراعي عند آدم سميث فإن المشكل عند دافيد ريكاردو هو تواجد القطاع الزراعي نفسه

[1] شيخي حفيظة ، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، والعلوم التجارية ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران 2012-2011 ،ص 18

رغم أهمية هذا الأخير إلا أنه يحوز في داخله على كمية من عناصر الإنتاج كقوة العمل ورأس المال التي هي ضرورية أيضا لتوجيه الصناعة، كما أنه أوضح أن التبادل التجاري بين دولتين لسلعة ما فيه فائدة لكليهما حتى ولو كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين معا، فالتخصص الدولي وقيام التجارة بين الدولتين لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة في إنتاج السلعة وإنما مقارنة الميزة النسبية لكلا البلدين في إنتاج السلعتين معا إحداهما بالنسبة للأخرى .أما عن عوامل الإنتاج فحسب ريكاردو فإنها تتلقى صعوبة في انتقالها دوليا بينما تجد سهولة في انتقالها محليا وسبب ذلك يرجع إلى الظروف المختلفة التي توجد على الصعيد الدولي، فبالنسبة لعنصر العمل إن الاختلافات في اللغة ونمط الحياة والنفور الطبيعي من الهجرة وعوامل سياسية أخرى كلها تؤدي إلى صعوبة الهجرة ، أما بالنسبة لرأس المال فبعكس سميث الذي يعلل إمكانيات حدوث انتقال رأس المال بين إنجلترا والبرتغال فإن ريكاردو يسارع بتحليل مخاوف الاستثمار في الخارج الذي يرجعه إلى الجهل بالقوانين والمؤسسات الأجنبية وخشية الاضطرابات السياسية والتأميم والشك في الاستثمار بالبلدان البعيدة كلها عوامل لا تشجع على انتقال رأس المال (رأس المال جبان).[1]

3. **نظرية دايفد هيوم :** هذه النظرية افترضت أن التجارة تقوم بين دولتين فقط وليس بين مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أن التعامل يتم بسلعتين وليس مجموعة من السلع، كما أنها افترضت عدم وجود تكاليف لنقل السلعة من دولة إلى أخرى وعدم وجود حواجز جمركية، إضافة إلى أن عوامل الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل الدولة في حين يصعب الانتقال بالنسبة لهذه العوامل بين الدول؛ كما أضافت أن الإنتاج خاضع لقانون ثبات التكاليف، وأن أذواق المستهلكين في كلا الدولتين متجانسة. فكل هذه الافتراضات أضعفت من النظرية ولكن ما لا يمكن أن ننفيه هو أنها أساس إيضاح الكيفية التي يتم بها التبادل للسلع بين الدول ؛ فلا يمكن أن ننفي أيضا أن النظرية نجحت في شرح أثر التجارة الدولية على رفاهية الدول، فقد أوضحت كيف أن الاختلاف في تكاليف العمل النسبية تحقق فائدة عند قيام التجارة الدولية بين الدول، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب في أن التكاليف أقل أو أن العمل أكثر إنتاجية في بلد عن آخر .
4. **نظرية قيم الدولية لجون ستيوارت ميل :** قامت هذه النظرية على أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي ، فبالنسبة لهذه النظرية، الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي؛ و طبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات

[1] جمال الدين لعويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية** ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر2000 ، ص 25.

كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح . كما دعت هذه النظرية إلى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي؛ ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليه ، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبير .[1]

ثانيا : النظريات النيوكلاسيكية :

1. نظرية وفرة عوامل الإنتاج هيكشر وأولين

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعوا إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي أنها بهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية، و تفسر لماذا تقوم ، فهي تصف حالة مشاهدة وتفسرها، الشيء الذي عمد إلى توضيحه الاقتصادي السويدي أولين، وان كان قد اعتمد على أفكار هكشر، مما أدى إلى تسمية النظرية بنظرية هكشر – أولين .

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين "**إيلي** و **هكشر**" في كتاب بعنوان" آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919 ،وإلى تلميذه "**برتل أولين**" والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه ب عنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الذي أصدره سنة 1933 ، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية .[2]

2. نظرية لغز ليونتيف: في ضوء نظرية نسب عناصر الإنتاج تقوم دولة ما وفيرة رأس المال بتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، إلا أن الاقتصادي الأمريكي ليونتيف قد لاحظ في دراسة هيكل الصادرات والواردات الأمريكي ارتفاع الكثافة الرأسمالية في الواردات الأمريكية وارتفاع الكثافة العمالية

[1] نعيمة زيري، **التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011 ص 36-37.

[2] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر 1999 ،ص144.

في الصادرات الأمريكية وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية هيكشر –أولين ، وقد عرف هذا باسم لغز ليونتييف[1].

ثالثا : النظريات الحديثة :

1. **نموذج الفجوة التكنولوجية:** طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية فإن قدرا كبيرا من التجارة الدولية مبني على إدخال منتجات جديدة أو طرائق إنتاج مستحدثة ويعطي هذا الأمر للدولة صاحبة الابتكارات ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي وتزول هذه الأخيرة بشيوع التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة.
2. **نظرية دورة حياة المنتج** : تعتبر المناهج التكنولوجية تفسيرا لنمط التجارة الخارجية للسلع التي تتغير بتغير التكنولوجيا المستعملة في إنتاج المنتجات فابتكار طرق جديدة لسلعة أبقل تكلفة أو تجديد شكل سلعة ما كانت موجودة من قبل لتتلاءم مع ذوق المستهلك و كذا تحسين نوعيتها أو اختراع سلعة جديدة لم تكن موجودة من قبل،بهذا يمكن للدولة صاحبة هذا التغيير أن تكسب سلعتها مزايا تمكنها من طرحها في الأسواق الدولية لكن بلحتكار تجارة تلك السلعة ما دامت تملك ميزات نسبية .
3. **نظرية ليندر 2** : يرى ليندر أنه من الخطأ علميا افتراض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة فالدقة العلمية تحتم على الباحث أن يفرق أساسا بين نوعين من الدول فهناك دول تتميز اقتصادها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد ودول أخرى تكون اقتصادها على درجة عالية من الجمود وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد، بناءا على ذلك فإن قيام التجارة الدولية لن يكون له نفس النتائج على هذين النوعين من البلاد.
4. **الديناميكية العامة للتبادل الدولي عند جونسن** :حاول جونسن عام 1968 دمج نظريات فرنون وليندر لإعطاء تحليل مزدوج فركز على العوامل المفسر ة لهياكل التبادل التي أخذها هيكشير وأولين كالمنافسة الاحتكارية مثلا كما اعتبر أن سمات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال الذي يضم في نظره المعدلات الإنتاجية والموارد الطبيعية والمعرفة الإنتاجية إضافة إلى المؤهلات الإنسانية كما يعتبر أن السياسة الحمائية التي تتخذها الدول هي نتيجة علاقات هذه الدول فيما بينها والتي تنتج عنها قيود على

[1] محمد دويدار، مبادئ ، **الاقتصاد السياسي** ، دار النشر الطونى الاسكندرية ، مصر، 1994 ،ص .154

التبادل نظرا لارتفاع تكاليف النقل، حماية على الثروات والحماية ضد المنافسين في الأسواق وأما بالنسبة لنظريته حول العمل فيختصر على المتاح للإنسان من الوقت مما يسمح لإدخال تفسير جديد على التفسير الأصلي للمزايا النسبية ومن خلال هذه التحلي ل أستطاع أن يربط بين التطورات المعاصرة وبين الميزة النسبية التي تعد أساسا لقيمة العمل.[1]

5. **نظرية المنافسة غير الكاملة والمبادلات فيما بين الفروع:** يمكن التمييز في هذا المجال بين نظريتين: الأولى تتناول البحث في تنافس احتكار المنتجين (قلة البائعين مقابل كثرة المشترين) وتبادلات السلع المختلفة أما الثانية فتحلل التنافس الاحتكاري (سوق يمثله كثرة البائعين و المشترين وتباين السلع أيضا) و التبادل الدولي لسلع متباينة .

تأتي التجارة فيما بين الفروع حسب النظرية الأولى كنتيجة لتبادل سلع متماثلة تماما ففي الاقتصاد المغلق نجد أن الإنتاج يقوم به محتكر واحد في كل بلد بينما نجد في الاقتصاد المفتوح أن مؤسستين تنتمي كل واحدة منهما إلى بلد معين تقومان بإنتاج نفس السلعة و هذان السوقان المكتفيان ذاتيا يشكلان عندما يفتح المجال للمبادلة سوقا واحدة، يتحول هكذا النموذج إلى نموذج احتكار ثنائي حيث أن كلا المؤسستين تسعى لكسب جزء من السوق في البلد الأجنبي ويتحقق التوازن عندما تضمن كل مؤسسة لنفسها نصف السوق في البلد الشريك وتكون التجارة في هذه الظروف متصالبة تماما وقائمة على التبادل بين الفروع .

أما النظرية الثانية القائمة على المنافسة الاحتكارية فإن التجارة فيما بين الفروع تظهر وكأنها تبادل السلع متشابهة و لكن غير متماثلة، هذه الاختلافات بين سلع متقاربة في نوعيتها سوف تمكن المستهلكين من إشباع الطلب على الاختلاف مما سيؤدي إلى قيام التبادل ومن الاقتصاديين من قدموا أمثال و Grubel Lloydتفسيرات أخرى للتبادل فيما بين الفروع حيث يعتقدون وجوب التمييز بين المحددات وفقا لطبيعة السلع المتبادلة التي قد تظهر على شكل سلع متماثلة ومتجانسة أو كسلع مختلفة أو كسلع تكنولوجية أو قابلة للانقسام، فالحالة الأولى تخص تبادل سلع متجانسة وظيفيا رغم إمكانية اختلافها من حيث عناصر ثلاثة مكان إنتاجها، فترة استعمالها، التغليف...) وتخص الحالة الثانية تبادل سلع مختلفة وظيفيا (سلع بديلة) و

[1] محمد حشماوي ، **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات** ، رسالة ماجستير في التجارة الدولية كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، والعلوم التجارية ، تخصص مالية دولية ، جامعة الجزائر ، 1993 ، ص50.

تتعلق الحالة الثالثة بتبادل سلع تكنولوجية أو قابلة للانقسام وتكون التجارة فيما بين الفروع حينئذ ناتجة عن الاختراع والفجوة التكنولوجية مما يتطلب تحليلا نيوتكنولوجيا .

الفرع الثالث: سياسات التجارة الخارجية

أولا : مفهوم سياسات التجارة الخارجية:

يقصد بسياسة التجارة الخارجية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة "، وتعرف أيضا أنها "وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات ...الخ ."

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في دول النظام الرأسمالي تختلف عن دول النظام الاشتراكي، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، كما تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، وتختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة (التقييد أو التحرير)، ونذكر منها :

1. **الأهداف الاقتصادية** :و تتمثل في :
   - ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي؛
   - ✓ تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني ؛
   - ✓ زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها ؛
   - ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج، وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم؛
   - ✓ حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها، إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ؛
2. **الأهداف الاجتماعية** و تتمثل في :
   - ✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة؛
   - ✓ إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة .

3. **الأهداف الإستراتيجية** و تتمثل في :

- ✓ المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- ✓ العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

ثانيا : أنواع سياسات التجارة الخارجية

أ: سياسة تقييد التجارة الدولية:

تسمى أيضا بمفهوم سياسة تقييد التجارة الدولية، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لا سيما استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية . هذه السياسة تعرف على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية ، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية .[1] كما أن لأنصار حرية التجارة حججهم، فإن لأنصار الحماية كذلك حججهم التي نوجزها فيما يلي :

1. **الحجج الاقتصادية:**

- ✓ الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة: بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، و بالتالي تسريح العمال.

2. **الحجج غير الاقتصادية:**

- ✓ حماية أمن الدولة؛
- ✓ المحافظة على الطابع الوطني؛
- ✓ الحماية تجعل الدول تقيد علاقاتها التجارية مع الخارج حتى تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية، والهوية الوطنية؛
- ✓ الاستقلالية: تساهم الحماية في استقلال الاقتصاد الوطني، فمثلا في حال حدوث أزمات لا تجد الدولة نفسها متأثرة بالاقتصاد العالمي؛[2]

---

[1] كامل البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر، 2000 ،ص 85.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص 202.

ب: سياسة حرية التجارة الدولية:

يقوم نظام الحرية الاقتصادية والتجارية على نظريات آدم سميث وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أو التقليديين أمثال ريكاردو، استوارت ميل، برفعهم شعار « **دعه يعمل** »، باعتبار الفرد هو المنظم الرئيسي للعملية التجارية، ورفعوا شعار « **دعه يمر** »، عن طريق التخفيض أو الإلغاء الكلي للتعريف ة الجمركية، وتعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة أو الحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص و الوسائل الأخرى، ويستند هذا المذهب إلى العديد من الحجج منها :

- ✓ أن التحرير لا يساهم فقط في النمو الاقتصادي و لكنها تعمل على تحقيق السلام والأمن في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية؛
- ✓ تطبيق الإجراءات التجارية المقيدة لانتقال السلع مثل الرسوم الجمركية أو غير الجمركية سيؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية للدولة ، والعكس صحيح في حالة التحرير ؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية يجعل السلع و الخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد القدرة الشرائية ؛
- ✓ الحرية تساعد على الإنتاج الوفير حيث أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما يفوق احتياجاتها فتقوم بالمبادلة مع دولة أخرى تحصل منها على السلع التي تحتاجها ؛
- ✓ تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المتقدمة؛
- ✓ الحرية تودي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي[1].

الفرع الرابع: أدوات التجارة الخارجية

أولا : الأدوات السعرية:

1. **الرسوم الجمركية :** وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت من صادرات أو واردات .فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها .و ظاهر أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات و رسم على الواردات .أما رسم الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي

[1] محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد و المعارضة**، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002 ،ص 55.

تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي، و إما في الحصول على مورد مالي وهناك نوعين من الرسوم[1]:

- ✓ **الرسوم القيمية :** فرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة .فيكفي إطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.
- ✓ **الرسوم النوعية:** تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة.و عندئذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وز نها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

2. **الإغراق:** و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية و ينقسم إلى ثلاثة فروع[2]:
   - ✓ **الإغراق العارض :** و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة ؛
   - ✓ **الإغراق قصير الأجل والمؤقت :** الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله ؛
   - ✓ **الإغراق الدائم :** المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية؛.
3. **الإعانات:** و تتمثل في تقديم الدولة مزا يا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة. فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعا نات تعوضهم عن هذا الربح المفقود و بهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي، و الحصول على ربح حكومي في صورة الإعانة.[3]

1. **تخفيض سعر الصرف:** ويقصد به كل خفض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ ، ومن أبرز

---

[1] كامل البكري ، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر،2000، ص 87.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1998 ،ص 291.

[3] MICHEL RAINELLI, « **l'organisation mondiale du commerce** », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 44.

الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات ، بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية .

ثانيا : الأدوات الكمية : تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج وهي:

1. **نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة.
2. **ترخيص الاستيراد:** يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.

ثالثا : الأدوات التنظيمية : وهي الوسائل والإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها وهي[1]:

1. **المعاهدات التجارية:** وتعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية، التي تعتبر تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين .
2. **الاتفاقيات التجارية:** معاهدة بين دولتين بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة.
3. **اتفاقيات الدفع :** وهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، فتتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى، إضافة إلى أنه يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له .
4. **التكتلات الاقتصادية:** تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة.

---

[1] سماعين جامع ، صليحة جعفر ،**أهمية أدوات سياسة التجارة الخارجية في تعزيز الشراكة والتدويل حالة بعض الشركات الجزائرية** ،مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02 2021 ، ص 263.

5. **الحماية الإدارية:** وهي عبارة عن إجراءات استثنائية تقوم بها السلطة الإدارية بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية مثل: الشد في تطبيق القواعد الصحية.... .الخ [1]

الفرع الخامس : عوامل التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى :

أولا :العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية:

1. **عوامل طبيعية:** تتمثل في :

- ✓ **اختلاف الثروات الطبيعية** :حيث يكون لدى بعض الدول وفرة فيها دون الأخرى وهذا ما يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية فالدول التي اخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل مواد أولية صناعية أدخلت كثيرا من التنويع على صادراتها ، بينما الدول التي اخذ فيها هذا التركيز شكل مواد أولية زراعية وإنتاج غذائي لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للاستعمار الأجنبي .
- ✓ **حجم الدولة** : :هو المساحة الجغرافية التي تشغلها الدولة و الذي يؤثر في التجارة الخارجية عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.
- ✓ **المناخ:** له اثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة و نفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة من حيث التباين في درجة الحرارة و متوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى ، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم و الظروف الإنتاجية المطلوبة إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية .

2. **عوامل اقتصادية:** تتمثل في :

[1] سماعين جامع ، صليحة جعفر **مرجع سابق** ص 263.

- ✓ **التكاليف و الأسعار** : بمعنى مدى ما يتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة و في ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم حيث أن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف والأسعار المرتفعة أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في نهاية السعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.
- ✓ **الجودة:** يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لنفس السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.
- ✓ **التخزين:** كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع و ما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول.
- ✓ **التمويل:** أي تبادل بين الدول يعتمد على التمويل فإذا وجدت المؤسسات المالية و البنوك على مستوى العالم فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات ، أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري.
- ✓ **الندرة النسبية:** بمعني عدم وجود حجم معين من السلع و الخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة فالتفاوت بين المعروض و المطلوب من مختلف السلع و الخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجاتها .
- ✓ **الرواج والكساد الاقتصادي:** الرواج الاقتصادي يؤدي إلى إنعاش الطلب على مختلف منتجات الدول وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي.
- ✓ **نفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولا مريحا.

3. **عوامل أخرى:** وتتمثل في :

- ✓ **الظروف السياسية :** يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الإضراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين.
- ✓ **الإجراءات الإدارية :** يقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول و خروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك وكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجع الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة.
- ✓ **الإضرابات العمالية :** تؤدي بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب واتصالها بالصادرات أو الواردات.
- ✓ **اختلاف الأذواق** تنشأ الاختلافات في الأذواق بين أبناء البلدان مختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية ، معرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد و المحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بسلع أجنبية فيؤدي ذلك إلى حركة الواردات و بالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات مدى مساهمة الأنظمة الجمركية في ترقية وتسهيل التجارة الخارجية . وقد قمنا بمراجعة بعض هذه الدراسات واخترنا منها الدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع بحثنا، كما تم التركيز على الدراسات الوطنية بحكم أن الدراسة متعقلة الأنظمة الجمركية والتجارة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية

الدراسة 01 :

- دراسة حليس عبد القادر 2017 بعنوان، "تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس- سطيف 1 ،الجزائر.

تناولت هذه الدراسة موضوع في غاية الأهمية بعنوان " تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري". وذلك من خلال إبراز محتوى برامج العصرنة الجمركية التي قدمتها الإدارة الجمركية الجزائرية لتطوير أدائها خلال الفترة الممتدة من 2007إلى غاية .2019 وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداة الاستبيان والتحليل الإحصائي من خلال برنامج spss حيث شمل عينة الدراسة (المدير العام للجمارك الجزائرية ، المدراء المركزيين ، الجهوي لولاية سطيف) بالاضافة إلى المقابلة مع الأشخاص المعنيين ، حيث ركزت هذه الدراسة على تطوير الإطار التشريعي وإعادة تنظيم المصالح والاهتمام بتكوين المورد البشري وتحسين أدائه من خلال توفير التكنولوجيات المناسبة وتحسين ظروف عمله لزيادة مستوى النزاهة الجمركية. وإعطاء صورة جيدة عن الإدارة الجمركية أمام المتعاملين مع الإدارة الجمركية. وهو ما ينتج عنه في الأخير المساهمة في زيادة مستوى التسهيل التجاري للاقتصاد الوطني. وتوصلت الدراسة لنتيجة هامة مفادها أن هناك علاقة ايجابية بين تطوير أداء القطاع الجمركي وزيادة مستوى التسهيل التجاري، كما أوصت هذه الدراسة إلى ضرورة زيادة واستمرار تطوير الإطار القانوني الجمركي وإضفاء طابع المرونة والتكيف مع كل المستجدات على المستوى الدولي، بحيث يسمح بتسهيل المعاملات التجارية وحماية مصالح الدولة، من خلال ضبط الإيرادات. وكذا تأطير المعاملات التجارية الالكترونية . بالإضافة إلى العمل على زيادة جودة الخدمات المقدمة من طرف الإدارة الجمركية من خلال خفض الوقت اللازم لعمليات الجمركة وتدنئه التكاليف المرتبطة بالصفقات التجارية.

الدراسة 02 :

دراسة زايد مراد، 2006 بعنوان " دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق – حالة الجزائر– "،' أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ماهو دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ، حيث تم ركزت هذه الدراسة على حالة الجزائر وذلك من خلال إتباع المنهج الوصفي بالإضافة إلى أسلوب التحليل العلمي من خلال الاطلاع على مختلف المعطيات الإحصائية من جداول وأرقام ووثائق تتعلق خاصة بالواقع الجزائري والجمركي. بالإضافة إلى الاطلاع على القوانين والتشريعات ذات صلة بتنظيم وتأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى يقف على الإطار الذي تطورت فيه، كما اعتمد الباحث أسلوب المقابلات الشخصية، وذلك مع بعض المسؤولين الذين لاختصاصهم علاقة مباشرة بموضوع البحث، للاستفادة من آرائهم وخبرتهم أو لعرض آرائه واقتراحاته عليهم لإبداء الرأي فيها حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق نظام اقتصاد السوق في الجزائر يتطلب تحقيق عدة شروط أهمها تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، صرامة الميزانية، تشجيع الاستثمار، الخوصصة، وغيرها كما أوصت هده الدراسة إلى تكييف التشريع الجمركي مع الاتجاهات الاقتصادية الجديدة للبلاد ، بالإضافة تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية كضرورة لتسهيل التجارة الخارجية ، مع ضرورة التعايش مع النظام العالمي الجديد بصفة عامة والنظام التجاري الدولي بصفة خاصة ، الإدارة الجمركية اليوم مطالبة بتحديث إدارتها وترشيد آليتها ووسائل عملها، والاستفادة ثروة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، العمل على تحديد نقاط الضعف التي من الممكن أن تؤدي إلى الفساد وتصنيفها وتبني وسائل علاجها بشكل دائم ومستمر.

الدراسة 03:

دراسة هجيرة ميلودي ، 2019 بعنوان " دور الجمارك في ترقية التجارة الخارجية ، مذكرة ماستر في الع لوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة بسكرة – الجزائر.

تهدف هده الدراسة لإبراز دور الجمارك في ترقية التجارة الخارجية حيث اعتمدت الباحثة لدراسة موضوع البحث هذا على المنهج الوصفي للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسات والشراكة الدولية الجزائرية في هذا المجال، وكذا عرض مختلف الأنظمة التي قامت بها الإدارة الجمركية ومختلف الأنظمة المستحدثة، كما قمنا باستخدام المنهج التحليلي وذلك من أجل تحليل مختلف الجداول والإحصاءات المتعلقة بالتجار ة الخارجية التي تبرز انعكاسات الأنظمة الجمركية على المبادلات التجارية.

في الأخير توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :

مساهمة الجمارك في تشجيع الصادرات وتوسع دائرتها وترقيتها بدأت تعطي ثمارها رغم أن المشوار في هذا الميزان لا يزال في بدايته ويتطلب الكثير من الجهد والتفهم العميق لإبعاد هذه العملية التي تعلق دولتنا على نجاحها الآمال الكبرى كبديل للمحروقات الخاصة في هذه المرحلة المتميزة بالتأثيرات السلبية للواقع الاقتصادي الدولي الحالي على اقتصادنا الجمارك تلعب على المستوى الدولي الدور المتمثل في تطبيق القانون الجبائي والتشريع الجمركي المرتبط بالتجارة الخارجية والعلاقات المالية مع الخارج ومراقبة الحدود والعمليات البحرية- الأنظمة الجمركية الاقتصادية تعمل على تنظيم وتنمية المبادلات التجارية الدولية.

دراسة 04:

أسامة غزلان 2024 ، دور رقمنه قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية اقتراح إطار عمل لرقمنه الجمارك الجزائرية بالاعتماد على التجارب الدولية.

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح إطار عمل لرقمنه الجمارك الجزائرية، على اعتبار أن تضمين التكنولوجيا الحديثة لتحسين أداء الجمارك الجزائرية أصبح ضرورة ملحة من أجل تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قمنا بتحليل أهم التجارب الدولية لرقمنه الجمارك لاستكشاف طرق وأساليب توظيف التقنيات الرقمية الناشئة لدعم العمليات الجمركية، وكذلك قمنا بتحليل النظام البيئي للجمارك الجزائرية لتقييم قدراتها على تضمين التكنولوجيا الحديثة في العمل الجمركي، توصلنا في الأخير إلى نتيجة رئيسية مفادها أن الجمارك الجزائرية في الوقت الراهن ليست جاهزة لاستيعاب مبادرات الرقمنة، نظرا لافتقارها إلى البنية التحتية الضرورية لتكنولوجيا المعلومات، فض لا عن حاجتها إلى تحديث إطارها التشريعي والقانوني، وتدعيم مواردها البشرية بالكفاءات التقنية المطلوبة الناجحة في مبادرات الرقمنة.

المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية السابقة:

الدراسة 01 :

دراسة منى محمود حسين. بعنوان :تبسيط الإجراءات الجمركية في إطار منظومة تيسير التجارة، مذكرة ماجستير .الصادرة عن: الأكاديمية العربية للعلوم والنقل البحري، بتاريخ 2013 .تناولت الباحثة في هذه الدراسة سير الإجراءات الجمركية على مستوى المنافذ الحدودية. وكذا سير إجراءات العبور ونظام المستودعات. بالإضافة إلى توضيح دور المنظمات الدولية في تيسير التجارة .وعلى أرسها كل من منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية. كما عرجت على دور اتفاقية كيوتو في عصرنه العمل الجمركي. وفي الأخير قامت الباحثة بعملية إسقاط من خلال توضيح مدى أهمية الجمارك المصرية في تيسير التجارة الخارجية. وفي الحقيقة تفيدنا هذه الدراسة في كيفية تجسيد هذه التجربة في إدارة الجمارك الجزائرية .

الدراسة 02 :

Challenges and Opportunities of Customs Reform and Trade Facilitation: Jordan's Experience, Jordan Customs Departmen

تناولت الورقة البحثية في البداية مفهوم التسهيل التجاري ودوره في التنمية الاقتصادية وفي نقطة أخرى ذكر الدور التقليدي للجمارك المتمثل في جمع الرسوم الجمركية كما عرج على الدور الحديث لمصالح الجمارك في ظل توجه الدول نحو التكتلات الإقليمية وإلغاء الرسوم الجمركية، ثم تطرق إلى التطور التاريخي الذي مرت به الجمارك الأردنية والخلفية التشريعية لها. وفي محور آخر تناول رؤية الجمارك الأردنية التي تتطلع إلى تقديم خدمات ممتازة من شأنها المساهمة في التسهيل التجاري. وفي محور آخر تناول أغراض ا لاصالح وهي تبسيط الإجراءات والرقي بالخدمة الجمركية. وفي محور أخير أوضح ما هي المجالات الرئيسية المتبعة لتطوير وتحديث الجمارك الأردنية. هذه الدراسة أفادتنا في بناء الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة التي قمنا بها، من خلال إضافة بعض العناصر التي تتطلبها الدراسة والإسقاط على الجمارك الجزائرية.

الدراسة 03:

Luc De Wulf & Gerard Mclinden, Customs Modernization Project Preparation and Implementation Guidelines, World bank ;2006

تناولت الدراسة في البداية أهمية الجمارك باعتباره القطاع الذي يربط الدولة بالعالم الخارجي. وكذا مساهمتها في تحصيل الإيرادات لصالح الخزينة العامة، كما عرجا الكاتبان على مبادرات الاصلاح والتحديث والدروس المستفادة منها. كما تناولت أهمية إدارة المخاطر على مستوى الإدارة الجمركية وذلك لحماية البلد من أي خطر ومواجهة التجارة غير المشروعة. كما قاما بتصميم مخطط يظهر كيف تتم عملية الاصلاح والتحديث حيث ينطلق في البداية من وضع الأسس الرئيسية لعملية الإصلاح ثم تطوير ملائم للرؤية المستقبلية بعد ذلك تتم عملية التشخيص للفجوة الموجودة في الأداء الحالي والرؤية المستقبلية لها ثم كيف تتم عملية التدخلات ثم

التطبيق. وفي الأخير ذكرا شيئا مهما أن مبادرات الإصلاح والتحديث لكل بلد أن تنطلق من تشخيص الوضع الحالي لجمارك البلد المعني ثم يتم الشروع في عملية الإصلاح. والدراسة هذه تعتبر مفيدة من حيث أنها تعطي نظرة على توضح مجالات التطوير والإصلاح الجمركي.

الدراسة 04 :

Alen Benazić , Measuring efficiency in the Croatian customs service, Croatian/ Financial Theory and Practice ,2012.

تناولت الدراسة في بدايتها مدخل إلى الخدمات الجمركية. من خلال تعريفها وتحليها. ثم تكلم الباحث عن محددات كفاءة الخدمة الجمركية. التي تسعى جميع الإدارات الجمركية ومن بينها جمارك كرواتيا إلى تبني هذه المحددات، بغرض إضفاء طابع الجودة على الخدمة الجمركية. كما عرج الباحث على الأدوار الأساسية للإدارة الجمركية في ظل تنامي الاقتصاد العالمي. وزيادة انفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض. ولقد أفادنا المقال من خلال إعطائنا صورة واضحة حول نموذج الكفاءة الجمركية. وهذا ما ساعدنا في البحث على معرفة النماذج المثلى في العمل الجمركي وكيفية تجسيدها في الجمارك الجزائرية

المطلب الثالث: العلاقة بين الدارسة الحالية والدراسات السابقة

سنعرض من خلال هذا الجدول الفرق بين الدراسة الحالة والدراسات السابقة قصد التسهيل في المقارنة بينهما:

الجدول رقم 01: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الباحث، السنة	اسم الدراسة	نوع الدراسة	مكان الدراسة	أوجه الاختلاف
حليس عبد القادر (2017)	"تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.	أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة فرحات عباس سطيف1 ،الجزائر	تتفق دراستنا مع هده الدراسة من حيث البيئة الاقتصادية والتشريعات والقوانين المتبعة والهدف من الدراسة بحيث تختلف عنها من حيث الزمن ونوعية الدراسة.
مراد زايد (2006)	دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق – حالة الجزائر–	أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.	تتفق دراستنا مع هده الدراسة من حيث البيئة الاقتصادية والتشريعات والقوانين المتبعة بحيث تختلف عنها من حيث الزمن ونوعية الدراسة والهدف من الدراسة حيث لم تهتم الدراسة بمعرفة التجارية الخارجية.
هجيرة ميلودي 2019	دور الجمارك في ترقية التجارة الخارجية.	مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ،	جامعة خيضر بسكرة – الجزائر	تتفق دراستنا مع هده الدراسة من حيث البيئة الاقتصادية والتشريعات والقوانين المتبعة والهدف ونوعية الدراسة بحيث تختلف عنها من حيث الزمن الدراسة.
اسامة غزلان (2024)	دور رقمنه قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية اقتراح إطار عمل لرقمنه الجمارك	أطروحة دكتوراه –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –	جامعة 8 ماي – قالمة – الجزائر	تتفق دراستنا مع هده الدراسة من حيث البيئة الاقتصادية والتشريعات والقوانين المتبعة بحيث تختلف عنها من حيث الزمن ونوعية الدراسة والهدف من الدراسة حيث تهتم

	الجزائرية بالاعتماد على التجارب الدولية.			الدراسة بمعرفة دور رقمنة القطاع الجمركي في تسهيا تج الخارجية
منى محمود حسين (2013)	تبسيط الإجراءات الجمركية في إطار منظومة تيسير التجارة	مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير الصادرة عن:	الأكاديمية العربية للعلوم والنقل البحري- مصر	تختلف دراستنا مع هده الدراسة من حيث البيئة الاقتصادية والتشريعات والقوانين المتبعة بحيث تختلف عنها من حيث الزمن ونوعية الدراسة والهدف من الدراس حيث تهتم بتبسيط الاجراءات الجمركية في اطار منضومة تسيير التجارة المصرية.
Alen Benazić (2012)	Measuring efficiency in the Croatian customs service, Croatian/ Financial Theory an Practice .	مقال علمي منشور Financial Theory and Practice	كرواتيا	تختلف دراستنا مع هده الدراسة من حيث البيئة الاقتصادية والتشريعات والقوانين المتبعة بحيث تختلف عنها من حيث الزمن ونوعية الدراسة والهدف من الدراسة حيث تهتم بتبسيط الاجراءات الجمركية في اطار منضومة تسيير التجارة المصرية.
Luc De Wulf & Gerard Mclinden2006,	Customs Modernization Project Preparation and Implementation Guidelines	تقرير سنوي	World bank	تختلف دراستنا مع هده الدراسة من حيث البيئة الاقتصادية والتشريعات والقوانين المتبعة بحيث تختلف عنها من حيث الزمن ونوعية الدراسة والهدف من الدراسة حيث تهتم بتبسيط الاجراءات الجمركية في اطار منضومة تسيير التجارة المصرية.

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة الفصل :

قمنا في هذا الفصل تقديم الإطار النظري والمفاهيمي ،حيث تم استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنظم الجمركي والتجارة الخارجية . حيث أن قطاع الجمارك من أهم القطاعات، وذلك للدور الحيوي الذي يلعبه في سياسة البلد، حيث مفهومه لا يقتصر على انه جهة مختصة فقط في فرض الرسوم والضرائب والقوانين، بل هو وسيلة لمراقبة السلع والأشخاص والأموال المارة عبر الحدود، حماية البلد والمواطنين، ترقية وتسهيل المبادلات الخارجية للبلد بهدف ضمان تنافسية المؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على أنظمة وسياسات جمركية مواكبة للتطورات العالمية ، أما التجارة الخارجية فهي كذلك ليست بأقل أهمية منه حيث تعتبر التجارة الخارجية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الاقتصادية للبلد.

الفصل الثاني :دراسة ميدانية لدور الأنظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية –حالة الجزائر-

يعتبر قطاع جمارك الجزائر أحد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كما يعد إحدى الركائز الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، إذ يهدف إلى تحقيق المهام المنسوبة إليه باستعمال الوسائل الأساسية لإدارته والعمل على التشخيص المستمر على مختلف مستوياته الإدارية للتوصل إلى النقائص الموجودة والسعي إلى إصلاحها، لمواكبة التطورات الحديثة في هذا القطاع للاندماج في الاقتصاد العالمي . ومن خلال هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى هذه النقاط من خلال :

المبحث الأول :لمحة عامة حول جمارك الجزائر.

المبحث الثاني :دور الإصلاحات الجمركية الجزائرية في تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الأول: لمحة عامة حول الجمارك الجزائرية

الجمارك الجزائر هي جهاز مراقبة تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش، كما تعتبر من الهيئات الحكومية التابعة لوزارة المالية، حيث تمثل إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية وخدمة الاقتصاد الوطني، وكذا الدور الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية الجمارك الجزائرية

سنحاول في هذا المطلب التعريف بالجمارك الجزائرية والجهات المنظمة والمسؤولة على تنظيم وإدارة هذا لجهاز والوقوف على تطبيق الإجراءات الجمركية في الجزائر.

الفرع الأول: التعريف بالجمارك الجزائرية

إن جمارك الجزائر عبارة عن إدارة عامة تسهر عند الاستيراد والتصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقات المالية مع الخارج [1] .

تعد الجمارك أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج.

الجمارك أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة خارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج.[2]

الفرع الثاني: نبذة تاريخية حول جمارك الجزائر

تشغل الجمارك جانبا كبيرا من الأهمية في الرقابة على التجارة الخارجية حيث عرفت تطورا مرتبطا بالاقتصاد الوطني في مختلف مراحله.[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية **لجريدة** الرسمية العدد 44في 17 جانفي , 1998المادة 3 من القانون رقم 07-79المؤرخ في 26شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو 1979والمتضمن قانون الجمارك المعدل بتاريخ15يونيو1998.

[2] الجمهورية الجزائرية **الجريدة الرسمية** العدد 61الصادرة في 23غشت 1998المواد 2, 3, 4 من القانون 09-98المؤرخ في 29ربيع الثاني 1419 الموافق 22غشت 1998المتضمنة لقانون الجمارك.

[3] Douane Algerienne , Revue des douanes numéro spécial. CNID. P 31.

أولا : المرحلة من 1962إلى :1969

بعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر تحولات اقتصادية، ففي أفريل 1963أنشأت مصلحة بوزارة المالية تسمى مصلحة الجمارك بموجب مرسوم رئاسي، فشكلت مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك وفي 15ماي 1963 صدر قرار وزاري حدد مهام المديرية التي قسمت بدورها إلى مديريتين فرعيتين .

فقد تم تطبيق أول تعريفة جمركية جزائرية في أكتوبر 1963التي شجعت استيراد الثروة الصناعية التي خضعت لتعريفة مقدرة ب 10 % بينما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهي تتراوح بين 15و،% 20 وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن السلطات الجزائرية قد توجهت إلى تشجيع الواردات من السلع التجهيزية بفرضها رسوما جمركية منخفضة من جهة، ومن جهة أخرى فرضت على باقي السلع نسب رسوم مرتفعة بغرض حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، والحد من استيراد السلع الغير ضرورية لعملية التنمية .

أما في أفريل 1964 كان تأسيس مراقبة المبادلة، هذه المراقبة كانت مرنة لأن لم يكن في تلك الفترة منع نقل رؤوس الأموال إلى الخارج تمثلت هذه الرقابة في إنشاء تجمعات مهنية للشراء، تضم المستوردين الخواص في شكل مؤسسات أغلب رأسمالها للقطاع العام الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجيات معينة، بالنظر إلى المجهودات المبذولة من أجل إنجاح بمخطط التنمية وتوجيه التطبيقات والعمليات من الضروري إحداث بعض التغيرات على هذه المنشآت التي تعد مفتاح التنظيم الاقتصادي وهذا ما حدث في 1سبتمبر 1964بموجب مرسوم رقم 64-269 حيث أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة أدوارها .

أما بالنسبة لسنة 1968تمت مراجعة نظام التعريفة وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل توجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية.

ثانيا :المرحلة 1979إلى1970

تميزت هذه الفترة بالتأميم المتزايد للتجارة الخارجية، واحتكار الخدمات المسيرة من طرف المؤسسات الوطنية، وتنشيط الأعمال الاقتصادية وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتسيير عملية الاحتكار .

هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة أرغمت إعادة هيكلة التعريفة الجمركية تماشيا للمتطلبات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية الذي يتطلب بموجبه ثلاث أنظمة :

- ✓ إتباع نظام حصص الكمي للواردات؛

- ✓ نظام خاص بالمواد الحرة؛[1]
- ✓ نظام خاص بالتراخيص الشاملة للاستيراد سنة 1973الذي يعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة وتحقيق نوع من المرونة على حركات المبادلات بالرغم من ذلك سجل معدل الاستيراد ارتفاعا مذهلا سنة 1969 إذ قدر ب % 25 بينما سجل سنة 1977ما يعادل % 31.5 الشيء الذي دفع الدولة إلى إصدار قانون 78-02المؤرخ في 11فيفري 1978والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومنع كل ممارسة حرة من طرف القطاع الخاص، رافق ذلك صدور قانون الجمارك لسنة 1979[2].

ثالثا: المرحلة من 1980إلى :1988

بعد صدور قانون الجمارك سنة 1979م، هذا السند القانوني الذي يساعدها على تحقيق أهدافها المسطرة، وسعيا إلى تشجيع المبادرات والأهداف التي تعمل هذه الأخيرة على تحقيقها، عمدت وزارة المالية إلى إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة باعتبارها مديرية، إذ قسمت إلى خمس مديريات مركزية . [3]

نلاحظ في هذه الفترة أن الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن تنظيم وتسيير العمليات التجارية، وذلك بتدخلها مباشرة في مجال التجارة الخارجية ومحاولة تأميمها بفضل التخطيط المنتهج من قبل السلطات الجزائرية، ونلاحظ أيضا أن دور الجمارك في هذه المرحلة محدود من ناحية متابعة تنفيذ برنامج الرخص مما جعل عملية تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن الرقابة تهدف إلى تغذية الخزينة العامة على حساب تحقيق هدف أخر وهو حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية.

رابعا :مرحلة 1988إلى يومنا هذا [4]:

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة كونها تميزت بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية إذ يظهر ذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية . أعطت وزارة الاقتصاد لقطاع الجمارك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 90-324بتاريخ 20أكتوبر 1990 روحا جديدة سايرت هذه المعطيات حيث قسمت الإدارة الجمركية إلى مديريات مركزية وهي:

- ✓ مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية؛
- ✓ مديرية المنازعات ومكافحة التهريب؛

[1] Douane Algerienne, La douanes au service de l economie.C.N.I.D.1996.P10
[2] Douane Algerienne, La revue des douanes. Opcit. p32.
[3] Douane Algerienne, La douanes au service de l'économie. Opcit. p11 .
[4] Douane Algerienne, Revue des douanes numéro special. OPCIT.P32.

- ✓ مديرية التشريع والإحصائيات والإعلام الآلي؛
- ✓ مديرية الموظفين والوسائل.

ومن بين مميزات هذه المرحلة:

التخلي عن سياسة الاحتكار وتبني نظام اقتصاد السوق القائم على مبدأ الحرية التجارية والمنافسة الدولية في السوق، مبني على قانون العرض والطلب.

- تنظيم عملية الاستيراد بمنح السجل التجاري؛
- إصلاح النظام الجبائي وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية؛
- تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التي تعرقل عملية المبادلات الخارجية؛
- تعديل القانون الجمركي وفق قوانين حديثة وإجراءات حديث التطبيق؛
- إزالة الوصايا عن المؤسسات الاقتصادية العمومية لتؤدي وظائفها على عدم المساواة مع المؤسسات الخاصة؛
- ارتفاع مستوى التبادل التجاري مع الخارج نتيجة فتح السوق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية؛

المطلب الثاني: هيكل ومجال نشاط الجمارك الجزائرية

تم تكييف تنظيم إدارة الجمارك بطريقة تكون في خدمة مختلف الاستراتيجيات المتبعة بهدف ضمان التنفيذ الفعال للمهام الموكلة لها.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

تعتبر المديرية العامة للجمارك تابعة لوزارة ومسيرة من طرف مدير عام يعين بموجب مرسوم تنفيذي باقتراح من وزير المالية حيث يقوم بتسيير وتوجيه المديرية والتنسيق بين مختلف مصالحها، ويقوم بتمثيل وتوقيع الاتفاقيات الدولية في الميدان الجمركي ويساعد في أداء مهام المدراء.

اولا: المصالح المركزية:

الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك هي عبارة عن مديريات وظيفية تقع تحت مراقبة وسلطة مدير الإدارة العامة للجمارك، التي تتكفل بإعداد التشريع والقوانين الجمركية على دخول وخروج البضائع من وإلى الإقليم الجمركي وتضم.

- ➢ اثنان (02)مديري دراسات.

- ستة (06) رؤساء دراسات.
- المتفشية العامة لمصالح الجمارك: ويسيرها نص خاص .
- **المديريات مركزية الآتية:**

مديرية التشريع والتنظيم والأنظمة الجمركية :تتمثل مهامها في تشريع القوانين وتنظيم حسن تطبيق والسهر على مراقبة المبادلات الخارجية، وتظم ثلاث مديريات فرعية :

- ✓ المديرية الفرعية للتشريع والتنظيم.
- ✓ المديرية الفرعية للإجراءات والتسهيل.
- ✓ المديرية الفرعية للأنظمة الجمركية.

مديرية الجباية وأسس الضريبة :تتمثل مهامها قي مشاركة في إعداد النصوص التشريعية فيما يخص الجباية والامتيازات الجبائية وليس فرض الضريبة وكذلك المشاركة في إعداد السياسة التعريفية.

وتشمل على مديريتين فرعيتين

- ✓ المديرية الفرعية للجباية.
- ✓ المديرية الفرعية للأسس الضريبية.

مديرية الاستعلام وتسيير المخاطر :تتمثل مهامها في المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالاستعلام وتسيير المخاطر، والسهر على تشكيل قاعدة معطيات فيما يخص الغش التجاري والاتجار الغير شرعي. وتشمل على مديريتين فرعيتين :

- ✓ المديرية الفرعية للاستعلام الجمركي.
- ✓ المديرية الفرعية لتسيير المخاطر .

مديرية التحقيقات الجمركة :تتمثل مهامها في المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالتحقيقات الجمركية ومراقبة العمليات التجارية ومكافحة الغش، إجراء التحقيقات بالتعاون مع الجهات المختصة. وتشمل على ثلاث مديريات فرعية :

- ✓ المديرية لفرعية للتحريات.
- ✓ المديرية الفرعية للرقابة اللاحقة.
- ✓ المديريات الفرعية لمكافحة الغش.

- **مديرية المنازعات وتأطير قابضات الجمارك** :تتمثل مهامها في المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالمنازعات والمصالحة الجمركية ونشاطات قابضات الجمارك. وتشمل على ثلاث مديريات فرعية:
  - ✓ المديرية الفرعية لقضايا المنازعات.
  - ✓ المديرية الفرعية لدراسة الاجتهاد القضائي.
  - ✓ المديرية الفرعية لتأطير قابضات الجمارك.
- **مديرية الأمن والنشاط العملياتي للفرق** :تتمثل مهمتها في المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالأمن والتدخل العملياتي والسهر على الوقاية وأمن الأشخاص، توجيه نشاط الفرق في مراكز الحراسة للجمارك. وتشمل على مديريتين فرعيتين :
  - ✓ المديرية الفرعية للوقاية والأمن.
  - ✓ المديرية الفرعية للنشاط العملياتي للفرق.
- **مديرية العصرنة والاستشراف** :تتمثل مهامها في اقتراح نصوص خاصة بالتنظيم، بوضع نظام التنظيم ونظام التخطيط والسهر على ترقيته. وتشمل ثلاث مديريات فرعية :
  - ✓ المديرية الفرعية للتخطيط والتنظيم والمناهج.
  - ✓ المديرية الفرعية للدراسات الاستشرافية.
  - ✓ المديرية الفرعية للدراسات الإحصائية.
- **مديرية الإعلام والاتصال** :وتتمثل مهامها في اقتراح نصوص تنظيمية خاصة الإعلام والاتصال، إعداد إستراتيجية الإعلام الداخلي والخارجي للجمارك. وتشمل على ثلاث مديريات فرعية :
  - ✓ المديرية الفرعية للإعلام والعلاقات العامة.
  - ✓ المديرية الفرعية للاتصال.
  - ✓ المديرية الفرعية للتوثيق والأرشيف.
- **مديرية الموارد البشرية** :وتتمثل مهامها في اقتراح نصوص تنظيمية خاصة بتسيير الموارد البشرية، تحديد إستراتيجية المديرية العامة للجمارك فيما يخص تسيير الموارد البشرية. وتشمل أربع مديريات فرعية:

- ✓ المديرية الفرعية للمستخدمين.
- ✓ المديرية الفرعية للتكوين.
- ✓ المديرية الفرعية لتثمين الكفاءات.
- ✓ المديرية الفرعية للنشاط الاجتماعي.

- **مديرية إدارة الوسائل** :تتمثل مهامها في اقتراح النصوص التنظيمية الخاصة بتسيير الوسائل المادية بكل أنواعها والأملاك العقارية المخصصة لإدارة الجمارك، والسهر على توفير كل الاحتياجات المادية لمصالح إدارة الجمارك. وتشمل على أربع مديريات فرعية :
  - ✓ المديرية الفرعية للميزانية والحاسبة.
  - ✓ المديرية الفرعية للهياكل القاعدية والصفات.
  - ✓ المديرية الفرعية للتجهيزات الخاصة.
  - ✓ المديرية الفرعية للوسائل المادية.
- **المصالح الخارجية** : إضافة إلى المصالح المركزية هناك مصالح خارجية التي تعتبر كهيئة خارجية من المديرية العامة للجمارك من ناحية المركز، لكنها تابعة هلا تحت الإشراف المباشر للمدير العام، وتشمل هذه المصالح:
  - ✓ مديريات جهوية للجمارك.
  - ✓ المراكز الوطنية وتنقسم إلى: المركز الوطني للاستشارة ونظم المعلومات،
  - ✓ المركز الوطني للتكوين الجمركي.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك :

الشكل رقم (02-01) يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

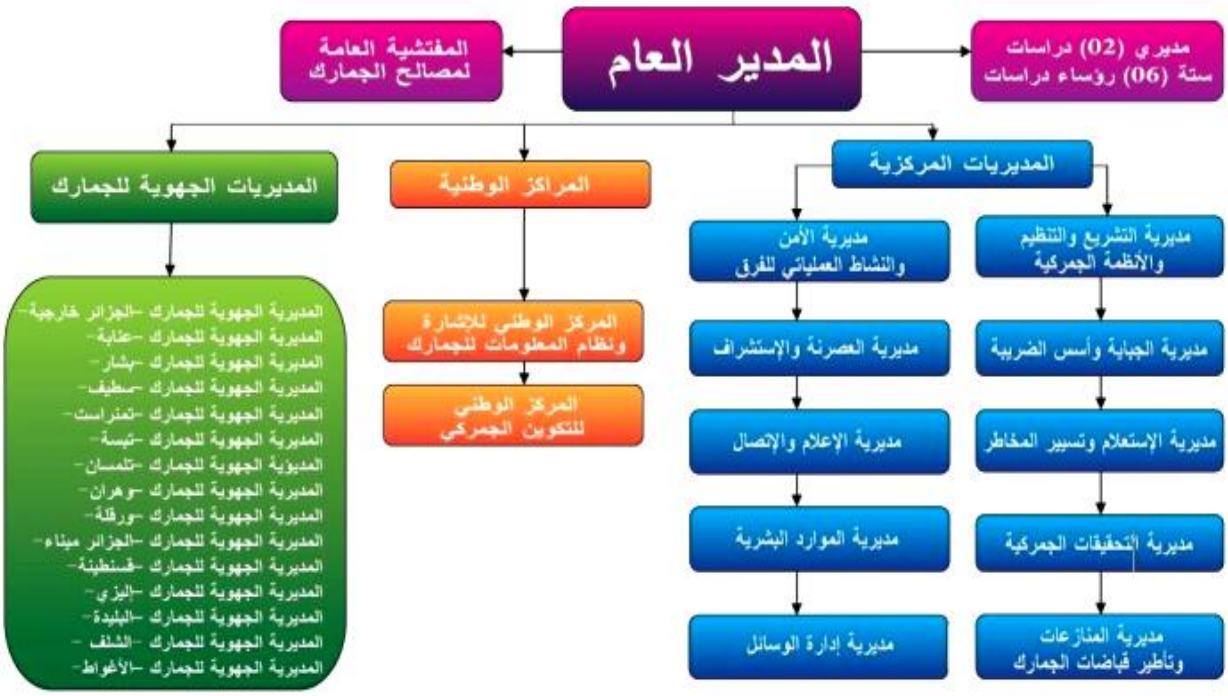

المصدر:المديرية العامة للجمارك الجزائرية

الفرع الثاني: مجال نشاط الجمارك الجزائرية

تمارس الجمارك عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في قانون الجمارك، وتنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية، وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي، حيث يمثل هذا الأخير، كامل التراب الوطني، أين تقوم إدارة الجمارك بممارسة النشاطات المحددة طبقا للقانون .

يشمل النطاق الجمركي، منطقتين، الأولى متعلقة بمنطقة بحرية، التي تتكون من محددة المياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة لها والمياه الداخلية، كما هي محددة في التشريع الجمركي المعمول به، أما الثانية تخص منطقة برية، تمتد على الحدود البحرية، من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه، وعلى الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه.

عند الضرورة، وتسهيلا لمكافحة الغش الجمركي، يمكن تمديد عمق المنطقة البرية من 30 كلم إلى غاية 60 كلم، كما يمكن تمديد هذه المسافة إلى 400 كلم في الولايات التالية: تندوف، أدرار وتمنراست[1] .

[1] زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006. ، ص 269.

المطلب الثالث: الوسائل الأساسية للجمارك الجزائرية

تتمثل مختلف الوسائل التي تعتمد عليها الجمارك الجزائرية فيما يلي :

الفرع الأول: الوسائل القانونية:

تعتبر الوسائل القانونية من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك والمتمثلة فيما يلي [1] :

أولا :قانون الجمارك :تعتبر أول وسيلة تتبعها الجمارك، وباعتباره مرشد جمركي يحمي موظفي مصلحة الجمارك عن أداء وظيفتهم وكذلك يعتبر بمثابة مرجع يتضمن التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاط الجمركي، ويتم تطبيق هذا القانون عبر كامل التراب الوطني، وهذا حسب التعديل الجديد لقانون سنة 1998م.

ثانيا : قانون المالية :يعتبر قانون المالية وثيقة تتضمن النفقات الإجمالية للدولة إضافة للضرائب والرسوم المباشرة والغير مباشرة وكذا المداخيل المختلفة خلال السنة لصالح الدولة طبقا للقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها، وهذا القانون يصدر مرة كل بداية السنة وعلى إدارة الجمارك إتباع كل تغير جاء في قانون المالية .

ثالثا : قانون الدولي :هو عبارة عن مجموعة من القوانين الدولية معروف لدى الجمارك وهو خاص بقوانين مجلس التعاون الجمركي ، **CCD** والمنظمة التعريفة الجمركية، وكذلك السوق الأوروبية المشتركة ، **CEE** وكل المنظمات الدولية التي لها علاقات مع الجزائر .

الفرع الثاني: الوسائل البشرية

وتتمثل في العنصر البشري بين إطارات أعوان الجمارك، وهم أعوان الدولة وتنظيمهم في الإدارات يختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام إلى غاية عون المراقبة، كما لجأت إدارة الجمارك إلى إنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان وذلك قبل البدء في ممارسة أعمالهم، والموارد البشرية عنصر رئيسي في نجاح عصرنه الإدارة الجمركية فهي مقتنعة بأهمية الرأسمال البشري وضعت الإدارة إستراتيجية في مجال الموارد البشرية والتكوين من خلال برنامجها للعصرنة الذي مكن توظيف 1000عون سنويا[2] .

- ✓ **القطب الإداري** : تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الإعلام الآلي والإحصائيات، التكوين المنازعات المحاسبة.

[1] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية / العدد 72الصادرة في 13/12/2016. القانون رقم 79-07المؤرخ في 26شعبان 1399الموافق 21يوليو1979 المتضمن لضمان تزويد مصالح إدارة الجمارك بالوسائل القانونية المعدل والمتمم

[2] المديرية العامة للجمارك، **إخبار الجمارك** (الندوة الوطنية السادسة لإطارات الجمارك) رقم 2مارس- أفريل 2013.

- ✓ **القطب التقني** : وتتمثل في فئة أعوان الجمارك وهم: ضابط الفرق، ضابط المراقبة، المفتش الرئيسي، المفتش العملاء، المراقب العام.

الفرع الثالث: الوسائل المادية

وهي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من مكاتب وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الإعلام الآلي وتطوره والانفتاح على العالم، كما قامت إدارة الجمارك بتدعيم نظام المعلومات في جميع مراكزها .

فتم استحداث فيما 2009نظام تسيير إلى مدمج SIGADومن اجل القضاء على ضعف الاتصالات وقدرتها ومرونتها تم استحداث شبكة اتصالات خاصة بإدارة الجمارك تغطي كل التراب الوطني ومن جهة أخرى تم إنشاء موقع انترنت سمي Intra-douaneيسير قاعدة البيانات الهامة ويمثل وسيلة مميزة في تبادل المعلومات.

وبغية تعزيز الدور الأمني للإدارة الجمركية وتسهيل المبادلات التجارية أصبح جهاز الكشف بالأشعة من أهم الوسائل التكنولوجيا التي تعتمدها الإدارة الجمركية لتعزيز نظام تسيير وتحليل المخاطر .[1]

وعلى مستوى التعاون الدولي تعمل الجمارك الجزائرية بثبات لإبرام التعاون للتبادل مع عدد أكبر من الدول تبحث في هذا عن شراكة فعالة.

[1] غمشي سعيد واخرون، **الإصلاح الجمركي مجالاته وادواته -دراسة حالة الجزائر-**، مجلة دراسات انسانية واجتماعية / ج وهران02المجلد- 09- عدد خاص، 2020،ص 341.

المبحث الثاني: الإصلاحات الجمركية الجزائرية لتحرير التجارة الخارجية

إن التشخيص الذي تم على مختلف مستويات الإدارة الجمركية يسمح إلى التوصل إلى النقائص التي تعاني منها الإدارة الجمركية، وإيجاد طرق لإصلاحها.

المطلب الأول: أسباب القيام بالإصلاحات الجمركية الجزائرية

هناك عدة أسباب مؤدية للقيام بالإصلاحات الجمركية في قطاع الجمارك الجزائرية تشمل مجموعة من القوانين الإجراءات المتمثلة في [1]:

الفرع الأول: القانون الجمركي والتنظيم

اولا : بالنسبة للقانون الجمركي :فقد تم استخلاص المعاينات الآتية:

- ✓ يعتبر قانون الجمارك المعمول به غير متكيف كليا مع الوضعية الجديدة للسوق الناتجة عن عدة تحولات يعرفها الاقتصاد العالمي والسوق الوطنية، بالإضافة إلى ذلك فإنه تم تعديل قانون الجمارك الذي يعود لسنة 1979 عدة مرات لكنه بقي في صورة مشروع.
- ✓ ضعف الجهاز الجمركي القامع للتزييف وتبييض الأموال وبصفة عامة الجريمة المنظمة، وجود نقائص في تسيير المنازعات لاسيما ما يخص الحل بالإصلاح الإداري وإجراءات التحصيل.
- ✓ جهل المستعملين بمختلف القواعد والإجراءات المسيرة لشؤونهم المرتبطة بالتجارة الخارجية.

ثانيا: بالنسبة لتنظيم المصالح :فقد تم استخلاص النقائص الآتية:

- ✓ إن التنظيم الحالي لإدارة الجمارك لم يتغير مند سنوات التسعينات، حيث يتضمن هذا التنظيم عدة فراغات مرتبطة بتشابك الاختصاصات وتركيز الصلاحيات.
- ✓ أن الهياكل الحالية لم تعد متكيفة مع المهام الجديدة التي تتكفل الجمارك الحديثة بتطبيقها.
- ✓ كما تم ملاحظة انعزال الجمارك عن بقية المؤسسات الاقتصادية الأخرى ومحيطها.

ثالثا : بالنسبة للتسهيلات الجمركية :فقد تم استخلاص النقائص الآتية:

- ✓ إن النتائج المحققة في ميدان التسهيلات الجمركية لم تبلغ مستوى تطلعات المتعاملين الاقتصاديين ومقتضيات أداء المرفق العام.

[1] المديرية العامة للجمارك، برنامج اصلاح وعصرنة الجمارك الجزائرية، (2007-2010)متوفر على الموقع

- ✓ كما أن تدني استعمال الأنظمة الجمركية الاقتصادية راجع إلى عدم تعميمها وكذا جهل وتحفظ المؤسسات الاقتصادية وضعف النسيج الصناعي.

الفرع الثاني: التقنيات الجمركية والرقابة

اولا :التمكن من فرض الضريبة ورقابة الامتيازات الجبائية:

1. **حول عناصر فرض الضريبة** :نلاحظ النقائص الآتية:

- ✓ ضعف التمكن من عنصر فرض الضريبة، خاصة من طرف المصالح المركزية غير المتمركزة .
- ✓ التعريفة الجمركية في نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك SIGADغير مدمجة كليا.

2. **حول الامتيازات الجبائية** :من بين النقائص التي تم التوصل اليها :

- ✓ غياب تفكير حول تقييم ومتابعة مجمل الامتيازات الجبائية ، ANDI، ANSEJ، CNAC القطاع النفطي (المحروقات) القطاع المنجمي...
- ✓ غياب مجمع خصوصي يضم كل الجهاز التشريعي والتنظيمي المتعلق بالامتيازات الجبائية ويسمح بتسهيل إدارتها.

ثانيا :مكافحة الغش :لقد تم تسجيل النقائص الآتية:

- ✓ نقص تأهيل المستخدمين المكلفين بالتحريات اللاحقة لمكافحة الغش .
- ✓ غياب نظام معلومات ونظام حقيقي لاستهداف وتحليل وتسيير المخاطر .
- ✓ عدم تلاؤم التنظيم والتسيير الحاليين للمصالح المكلفة بمكافحة الغش.

.

الفرع الثالث: تسيير الموارد.

أولا: تسيير الطاقة البشرية :تتمثل النقائص في:

- ✓ نقص كمي فيما يخص أعوان الرقابة، ضباط الفرق، ضباط الرقابة، التقنيين السامين والمهندسين .
- ✓ غياب الإستراتيجية والوضوح فيما يخص تسيير الموارد البشرية بالإضافة إلى الثقل الذي تسببه المركزية المفرطة في تسيير المسارات المهنية.
- ✓ تسيير تقليدي للموظفين مجرد من كل الوسائل المشجعة للعدالة وأخلاقيات المهنة .

- ✓ كما تظهر عدة اختلالات على مستوى أهرام السن والرتب.

ثانيا :التكوين في الجمارك:

- ✓ نقص حاد للتأهيل المهني لمستخدمي الجمارك؛
- ✓ غياب مكونين مختصين على مستوى مدارس الجمارك؛
- ✓ عجز في تجديد المعلومات وتحسين المستوى وهذا على مستوى المصالح الخارجية

ثالثا:الهياكل القاعدية والوسائل المادية:

- ✓ إن الهياكل القاعدية قديمة خاصة فيما يخص الشروط الصحية في بعض الأماكن.
- ✓ هياكل وثكنات الإيواء بدائية وغير كافية.
- ✓ معظم تجهيزات المكاتب بسيطة خاصة بالنسبة للمصالح الخارجية غير المتمركزة.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الإصلاحات الجمركية الجزائرية.

ركزت الجزائر اهتمامها على إقامة قاعدة متينة للإصلاح الجمركي في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة تحت عنوان هذا الإصلاح.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للإصلاحات الجمركية.

- ✓ وضع تنظيم متوافق مع سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية متقن التصميم وبسيط التطبيق .
- ✓ تبني إجراءات حديثة، مبسطة، مكتوبة وآلية: إن إدارة الجمارك تواجه مجموعة من الوسائل الخصوصية يمكن للكثير منها أن توقع أضرار للخزينة العمومية ولأهداف السياسة العامة للدولة. فالبضائع المقبولة بإعفاء الرسوم أو تعليقها يمكن أن توجه البضائع تحت شروط خاصة إلى وجهات أخرى، كما يمكن التقييم الناقص للسلع قصد تخفيض الحقوق والرسوم الواجب دفعها. وقصد الاحتياط من هذه المخاطر وذلك دون الإضرار بالتجارة الشرعية.
- ✓ تحسين نظام التكوين وتوطيد أخلاقيات المهنة الجمركية.
- ✓ تقوية قدرات نشاط وتدخل الإدارة الجمركية عبر وسائل قانونية وتنظيمية ومادية ومالية
- ✓ إدخال الوسائل الحديثة للتسيير والرقابة.

الفرع الثاني: أهداف الإصلاحات الجمركية الجزائرية

من خلال تطبيق وتنفيذ برنامج الإصلاح والعصرنة تسعى إدارة الجمارك إلى تحقيق الأهداف الأساسية المرتبطة والهيكلية التالية:

- ✓ تطوير الدور الاقتصادي والشراكة لدى الجمارك.
- ✓ رد الاعتبار ومصداقية المؤسسة وتوطيد أخلاقيات المهنة الجمركية.
- ✓ تأمين القابضات الجمركية وفعالية مكافحة التهريب.
- ✓ تطوير الموارد البشرية والتكوين.
- ✓ عصرنة وسائل العمل ومناهج التسيير.

المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الجمركية الجزائرية

أدّى الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية إلى ضرورة اعتماد مقاربة إصلاحية لقطاع الجمارك نظرا للمكانة المتميزة للمؤسسة الجمركية في محيط التجارة الدولية، حيث اقتضت الضرورة تبني برامج لتطوير العمل الجمركي بعد عملية تشخيصية لواقع المؤسسة الجمركية ومقاربة شاملة للبيئة الداخلية من حيث الوسائل المتاحة والإمكانات المتوفرة.

يمثل التشخيص الدقيق لبيئة المؤسسة شرطا أوليا لتحديد وكشف نقاط القوة والضعف، حيث يعرّف التدقيق بأنه " التقييم المستقل لوظيفة الرقابة لمعرفة ما إذا كان هناك احتراما ومتابعة للسياسات والإجراءات ومدى استخدام الموارد المتاحة بصفة عقلانية لبلوغ الأهداف المسطرة ".

يتضح من هذا، بأن التدقيق يتدخل في مستويات عديدة من ضمان التطبيق السليم للقواعد والإجراءات إلى تحقيق الفعالية وتنفيذ الاستراتيجيات كوسيلة وأداة لتحقيق برامج الإصلاح، حيث يمكن تحديد هذه المستويات كالآتي:

- ➢ **تدقيق المطابقة** :يهدف إلى التحقق من التطبيق الجيّد للقواعد والإجراءات ومدى شرعيتهما أثناء عملية التطبيق.
- ➢ **تدقيق الفعالية** :يبحث عن المرجعيات التي يعتقد أنها أكثر تناسبا ودقة وضمان.
- ➢ **التدقيق القيادي الاستراتيجي** [1]:يهدف إلى فحص الطرق وتنفيذ الرقابة على الإستراتيجية المتبعة.

قادت المقاربة الأولية لوسائل العمل والنظم الجمركية المتّبعة بالمؤسسة الجمركية إلى ضرورة تبني برامج للإصلاح والتطوير، حيث يراعي المجهود الإصلاحي الأهداف الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة الجمركية ومتطلبات

[1] غمشي سعيد واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص.338.

البيئة الاقتصادية الدولية حيث تجلت محاور برامج الإصلاح، وتطوير العمل الجمركي في الجزائر حول المسائل الآتية:

- اعتماد نظم إجرائية وقانونية تحقق التوازن بين تسهيل التجارة وإحكام الرقابة،
- كما اعتمدت هيكلية جديدة للتعريفة الجمركية بهدف التكيّف مع التشريعات الجمركية ومسايرة التحولات التي تشهدها النظم التعريفية في العالم.
- ضمان إدارة جيدة للموارد البشرية واعتماد الإدارة الإستراتيجية في تسيير الموارد البشرية، حيث تظهر المهام الجديدة للإدارة الجمركية والتحديات الاقتصادية والأمنية الراهنة.
- استعمال التكنولوجيا الحديثة في مجال الرقابة والإجراءات الجمركية، حيث أصبحت أتمتة العمليات الجمركية واعتماد الإدارة الرقمية في المعالجات الجمركية مطلبا أساسيا من مطالب عصرنة الإدارة الجمركية.
- اعتماد مفهوم الشبكة كمفهوم إجرائي في مجال التنسيق والتعاون بين الإدارة لجمركية والإدارات العمومية في ظل الحياة الاقتصادية والأمنية الجديدة.
- اعتماد صياغة جديدة فيما يخص العلاقة "إدارة / متعامل" كضرورة فرضها التوجه الاستراتيجي الجديد للإدارة الجمركية متمثلا في وظيفتها الاقتصادية الجديدة.

استدعى تطبيق هذه الأهداف تبني مخططات إستراتيجية كأدوات لتطبيق برامج الإصلاح والتطوير الجمرك، حيث سعى المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية (2016-2019) إلى التعزيز التكنولوجي للعمل الجمركي واعتماد التطبيقات الحديثة باعتبارها أداة عمل ضرورية فرضتها متطلبات الوظيفة الاقتصادية والأمنية الجديدة، فأصبحت وسائل التكنولوجيا الحديثة إحدى الرهانات الإستراتيجية في مجال تحديث الجمارك .

المبحث الثاني: مساهمة النظام الجمركي الجزائري في تحرير التجارة الخارجية

شملت الدراسة في هدا المبحث على مطلبين تطرقنا فيها إلى الأنظمة الجمركية المعتمدة في تحرير التجارة الخارجية وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى التسهيلات الجمركية وتطور التجارة الخارجية في الجزائر .

المطلب الأول: الأنظمة الجمركية المعتمدة في تحرير التجارة الخارجية

الفرع الأول: نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد (O.E.A) لتسهيل التجارة الخارجية

يعرف المتعامل الاقتصادي المعتمد Opérateur Economique Agrée على انه " كل متعامل اقتصادي سواء كان شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، يمارس نشاطات الاستيراد والتصدير ويتدخل في ميادين إنتاج السلع والخدمات "وهو نوع من الإجراءات التي فرضتها المنظمة العالمية للجمارك، لإيجاد حلول سريعة لتسهيل التجارة الدولية وتأمينها، وتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية .

من بين الشروط للحصول على صفة المتعامل الاقتصادي ما يلي:

- الإقامة في الجزائر دون فرض الجنسية الجزائرية، وممارسة نشاطات الاستيراد والتصدير في مجال إنتاج السلع والخدمات؛
- ألا تكون له سوابق طيلة ثلاث سنوات الأخيرة في التجارة الخارجية مع كامل المؤسسات المؤطرة لهذا القطاع كالجمارك، الضرائب، التجارة، العمل والضمان الاجتماعي، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(CACI) الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية؛
- ألا يكون في حالة إفلاس أو تصفية أو توقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح، بالإضافة إلى إثبات ملاءته المالية خلال ثلاث سنوات الأخيرة؛
- أن يكون قد ساهم في عمليات التجارة الخارجية بصفة منتظمة، وسجل على الأقل عشر عمليات تصديرا أو استيرادا في السنة الواحدة خلال ثلاث سنوات الأخيرة؛

يتم العمل بهذا النظام بمنح الأولوية للمؤسسات الإنتاجية الكبرى العمومية والخاصة، والتي تنشط في مجال الإنتاج والتحويل وهذا حتى لا تضطرب تمويناتهم من المواد الأولية، ثم إلى المؤسسات الأخرى المعروفة بنزاهتها لدى الجمارك، كما تجدر الإشارة إلى انه إلى غاية 28 فيفري 2017 وصل عدد المتعاملين الاقتصاديين

المعتمدين في الجزائر حوالي 335 متعامل معتمد . حيث يستفيد المتعامل الاقتصادي المعتمد من العديد من التسهيلات والمزايا عند عملية الجمركة تشجيعا لعملية الاستثمار، والتي يمكن تقسيمها إلى تسهيلات مالية وأخرى إجرائية كما يلي:

1. **الامتيازات المالية** :وتتمثل فيما يأتي :
   - ✓ تعليق الحقوق والرسوم الجمركية في مختلف الأنظمة الجمركية الاقتصادية، والرسوم والضرائب الداخلية التي تفرض وتحصل بموجب قوانين أخرى غير قوانين التعريفة الجمركية، وذلك بصفة كلية أو مؤقتة أثناء تنفيذ أحد هذه الأنظمة؛
   - ✓ إمكانية الاستفادة من الخفيضات على الرسوم والحقوق الجمركية بعد إيداع التصريح المفصل ؛
   - ✓ إمكانية تحصيل هذه الرسوم من قبل إدارة الجمارك إلى ما بعد رفع البضاعة، تجسيد التسهيل الإجراءات الجمركية، والسماح للمستوردين الذين يعانون من صعوبات مالية الاستفادة من هذه الإجراءات؛
   - ✓ إمكانية استرداد الرسوم والحقوق الجمركية إذا توفرت الشروط المنصوص عليها ؛
2. **التسهيلات الإجرائية** :وتتمثل فيما يلي:
   - ✓ التعجيل بالتخليص الجمركي بالإفراج عن البضائع حتى قبل تسديد الضرائب والرسوم، وتحويلها إلى المخازن ومساحات القبول المؤقت ثم إلى نظام الإيداع الجمركي بعد مرور واحد وعشرون يوم، حيث يتم تخزينها في أماكن تحددها إدارة الجمارك؛
   - ✓ التسهيل فيما يخص الاستفادة من إجراءات الجمركة المبسطة ؛
   - ✓ التقليل من عمليات المراقبة المالية والوثائقية ؛
   - ✓ الأولوية في معالجة البضائع عند المراقبة؛
   - ✓ توجيه البضائع حسب الحالة إلى الرواق الأخضر مباشرة، بعد تسجيل تصريحهم دون مراقبة فورية ؛
   - ✓ الاكتتاب في التصريحات المبسطة للعبور عبر الطرقات (D.S.T.R) في حال نقل البضائع خارج المحيط الجهوي؛
   - ✓ مراقبة البضائع المستوردة تكون من خلال الوثاق المثبتة للبضائع ؛

✓ الجمركة عن بعد أو الفحص لدى المتعامل من خلال المراقبة البعدية تتم في مخازن بالمؤسسات المعنية، كما لا تمنع المصالح الجمركية من القيام بمراقبة قبلية أي قبل أن تغادر البضائع الموانئ والمطارات .

الفرع الثاني : نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك(S.I.G.A.D) لتسهيل إجراءات الجمركة[1]

- تعريف S.I.G.A.D:

أن الإصلاحات المتعلقة بتطوير نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك **SIGAD** والمتعلقة بتوسيعه على المستوى الجغرافي، وذلك بتوصيل مواقع أخرى جمركية مثل: المكاتب المينائية الثانوية، ومكاتب المطارات، والمكاتب الداخلية، هذا النظام ساهم بتعميم الأروقة الجمركية التي تم استحداثها سنة 2004على كافة المكاتب الجمركية، مما جعل لهذا النظام دور فعال في تسهيل عمليات الجمركة وبالتالي تنشيط المبادلات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالاستيراد .

- أهداف نظام SIGAD : لقد قامت المديرية العامة للجمارك باتخاذ عدة إصلاحات جمركية تتعلق بتخفيف إجراءات الالتحاق في نظام SIGAD الخاص بالجمركة الآلية للسلع عن بعد سنة 2011 حيث أعلنت أن كل مصرح لدى الجمارك (الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك، المتعاملين الاقتصاديين، أمناء الحمولة أو أي شخص مؤهل آخر) يرغب في توقيع عقد اشتراك في برنامج "سيقاد،" يعفى عند تكوين الملف الإداري اللازم من تقديم بطاقة الرقم التعريفي الجبائي وكذا نسخة من الملف التجاري .

هنا قامت المديرية بتسهيل إجراءات الاشتراك خاصة وان بطاقة الرقم التعريفي الجبائي تستغرق وقتا طويلا لتقديمها للمتعامل من قبل إدارة الضرائب نظرا لما تحتاجه من إجراءات معقدة، حيث تتمثل الأهداف المرجوة من استحداث هذا النظام وتعميمه فيما يأتي:

- ✓ تطبيق وتوسيع مفهوم الجديد للشراكة بين الجمارك وقطاع الأعمال، الذي يستهدف تسهيل الإجراءات للمتعاملين الاقتصاد الذين لا يشكلون خطرا على الموارد المالية للدولة؛
- ✓ تطبيق إجراءات جمركية موحدة ومتجانسة عبر كل المكاتب الجمركية للبلد ؛
- ✓ الاستجابة لقواعد التنفيذ السليم للمبادلات التجارية، بالتفاعل مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية المتسارعة؛

[1] المديرية العامة للجمارك، 2024/05/22 12:33 https://douane.gov.dz/

- ✓ فحص مادي اقل للبضائع والإفراج عنها بسرعة؛
- ✓ إجراءات ووثاق ابسط على المعايير الدولية توسيع وتكثيف الإعلام الجيد للمتعاملين عن النظم الاقتصادية، بخصوص التعريف بها والاستفادة منها .
- ✓ زيادة تحصيل الرسوم والضرائب بسبب التطبيق الموحد للقانون والحساب الآلي لها .

الفرع الثالث : النظام الجمركي الجزائري الالكتروني[1] ALgerian Customs Electronic System (ALCES)

➢ **تعريف النظام ALCES :**

هو نظام معلومات جمركي جديد تم اعتماده في الجزائر بداية من السنة الجارية 2024 بهدف تبسيط وتحديث الإجراءات الجمركية وتحسين كفاءة عمليات التخليص الجمركي .

➢ **أهداف نظامALCES :** يسعى نظام ALCES إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها :

- **تبسيط الإجراءات الجمركية:** وذلك من خلال :

✓ تقديم الخدمات الجمركية إلكترونيًا من خلال بوابة إلكترونية .
✓ أتمتة العديد من العمليات الجمركية.
✓ تقليل الاعتماد على الأوراق وعمليات التفتيش اليدوي.

➢ **تحسين كفاءة عمليات التخليص الجمركي:**

✓ تقليل الوقت اللازم لإتمام عمليات التخليص الجمركي .
✓ خفض تكاليف التجارة للشركات .
✓ تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة الجمركية.

➢ **مكافحة التهرب الجمركي:**

✓ تعزيز الرقابة على حركة السلع والبضائع عبر الحدود .
✓ كشف عمليات التهرب الجمركي بشكل أكثر فعالية .

➢ **تسهيل التجارة الدولية:**

✓ جعل التجارة مع الجزائر أكثر جاذبية للمستثمرين والشركات الأجنبية .
✓ دعم اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.

[1] المديرية العامة للجمارك.الجزائرية https://douane.gov.dz، 2024/04/24 12:15 /

- **ميزات نظام ALCES** :يقدم نظام ALCES العديد من الميزات للمستخدمين، منها :
- **الوصول إلى الخدمات الجمركية إلكترونيًا:** يمكن للمستخدمين تقديم طلبات التخليص الجمركي ودفع الرسوم الجمركية وتتبع حالة شحناتهم إلكترونيًا .
- **تبسيط الوثائق المطلوبة:** يتطلب نظام ALCES عددًا أقل من الوثائق المطلوبة لإتمام عمليات التخليص الجمركي.
- **تحسين التواصل مع الإدارة الجمركية:** يوفر النظام منصة تواصل إلكترونية للتفاعل مع الإدارة الجمركية وطرح الأسئلة وحل المشكلات.
- **الحصول على معلومات حول التشريعات الجمركية**:يوفر النظام قاعدة بيانات إلكترونية تحتوي على معلومات حول التشريعات الجمركية والإجراءات المعمول بها .
- **كيفية استخدام نظامALCES** :لاستخدام نظامALCES ، يجب على المستخدمين:
- **إنشاء حساب على البوابة الإلكترونية:** يمكن إنشاء حساب إلكتروني من خلال موقع الإدارة العامة للجمارك الجزائرية.(https://www.douane.gov.dz/)
- **تقديم طلبات التخليص الجمركي:** يمكن تقديم طلبات التخليص الجمركي إلكترونيًا من خلال البوابة الإلكترونية.
- **دفع الرسوم الجمركية:** يمكن دفع الرسوم الجمركية إلكترونيًا باستخدام بطاقة الائتمان أو بطاقة الدفع الإلكتروني.
- **تتبع حالة شحناتهم:** يمكن للمستخدمين تتبع حالة شحناتهم إلكترونيًا من خلال البوابة الإلكترونية .
- **خطوات الانتقال إلى نظام ALCES** :يتم الانتقال إلى نظام ALCES بشكل تدريجي، حيث يتم تعميمه على مختلف المكاتب الجمركية البحرية والجوية والبرية في جميع أنحاء الجزائر .

المطلب الثاني : التسهيلات الجمركية وتطور التجارة الخارجية في الجزائر

باشرت الجزائر الإصلاحات الجمركية بالتزامن مع إصلاح و تحرير تجارتها الخارجية سعيا للاندماج إلى منظومة الاقتصاد العالمي و كان لتنامي حجم تجارة الجزائر الخارجية بداية التسعينات الذي تضاعف اكتر من ثلاثة مرات وتوصيات منظمة التجارة العالمية الداعية لتحرير التجارة الخارجية من كل القيود و منظمة الجمارك العالمية الساعية لتحسين كفاءة و ربحية إدارة الجمارك

الفرع الأول: التسهيلات الجمركية المقدمة من قبل إدارة الجمارك للمصدرين

في سعي الجزائر نحو تشجيع التصدير بهدف تحقيق التوازن النسبي للميزان التجاري تطرح إدارة الجمارك عدة تسهيلات للمصدرين تتمثل في :

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الايجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من اجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، والموجهة للتصدير النهائي.
- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.
- إصدار وصل العبور بالجمارك **(TPD)** بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية.
- إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع.
- تفعيل الدفتر **(ATA)** بمدة صلاحية 01 سنة وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة **(CACI)** .
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

ويجدر بالذكر أهمية استحداث الأروقة الجمركية في تسهيل إجراءات الجمركة :للأروقة الجمركية (الأحمر، الأخضر، البرتقالي) دور في زيادة حركة الواردات، فهي تحفز المتعاملين الاقتصاديين على الاستيراد نظرا لما توفره من ربح الوقت والتكاليف، حيث:

- **ربح الوقت** :من خلال وضع البضاعة للمتعاملين مباشرة في الرواق الأخضر، وهذا ما يوفر عليهم الخضوع للجمركة العادية (الرواق الأحمر) وهو ما يسهل للمؤسسات الاقتصادية التي تعتمد على استيراد المواد الأولية للقيام بنشاطها بالحصول على التمويل الدائم، مما يوفر ضياع الوقت في مكوث هذه المواد في النقاط الجمركية وهي لا تحتاج لذلك.

- **توفير التكاليف** :أن مكوث البضائع في النقاط الجمركية (المخازن الجمركية) وخضوعهم للجمركة العادية يكلف المتعاملين مصاريف زائدة، حيث كلما طالت مدة المكوث انعكست سلبا على المتعاملين، كما أن اللجوء إلى الفحص المادي للمواد قد يضر بسلامة المواد التي تكون حساسة.

إذن فان استحداث الأروقة الجمركية وتعميمها يساهم في تسهيل إجراءات الجمركة، وبالتالي يشجع المتكاملين على الاستيراد والتصدير.

الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2017-2022

يمثل الشكل الموالي مخطط يوضح تطور التبادلات التجارية الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2017إلى 2022 ، (الملاحظ من خلال المخطط أن حصيلة صادرات وواردات الجزائر خلال فترة الدراسة 2017-2022/ على العموم نلاحظ ان الصادرات سجلت ارتفاعا واضحا بسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة في المقابل نلاحظ كذلك انخفاضا تدريجيا لمعدل الواردات خلال فترة الدراسة . فبالنسبة للصادرات فقد سجلت ارتفاع جيد خلال سنتي 2017و 2018 بقيمة تقدر ب 849 مليون دولار وعاودت الانخفاض لتسجل ادني قيمة لها سنة 2020قدرت ب :159 مليون دولار وهذا راجع للوضع الوبائي و حالة الانغلاق الاقتصادي الذي عاشه عام ، 2020حيث أنها ارتفعت مجددا خلال السداسي الأول من العام (2021-2022) مقارنة بنفس الفترة للعام الماضي(2020) حيث سجلت ارتفاع كبير وملحوظ قدر ب 2669و 1399 مليون دولار على التوالي.

أما الواردات فإننا نلاحظ أنها شهدت انخفاض واضح خلال فترة الدراسة حيث سجلت خلال سنة 2017-2019 انخفاض بقيمة 4350 مليون دولار ، لتستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2020 حيث سجلت ادني قيمة لها ب35547 مليون دولار بعد ذلك عاودت الارتفاع خلال الفترة 2021 – 2022 بقيمة 3210 مليون دولار .

الشكل رقم(02-02): تطور التجارة الخارجية للفترة من 2017/2022

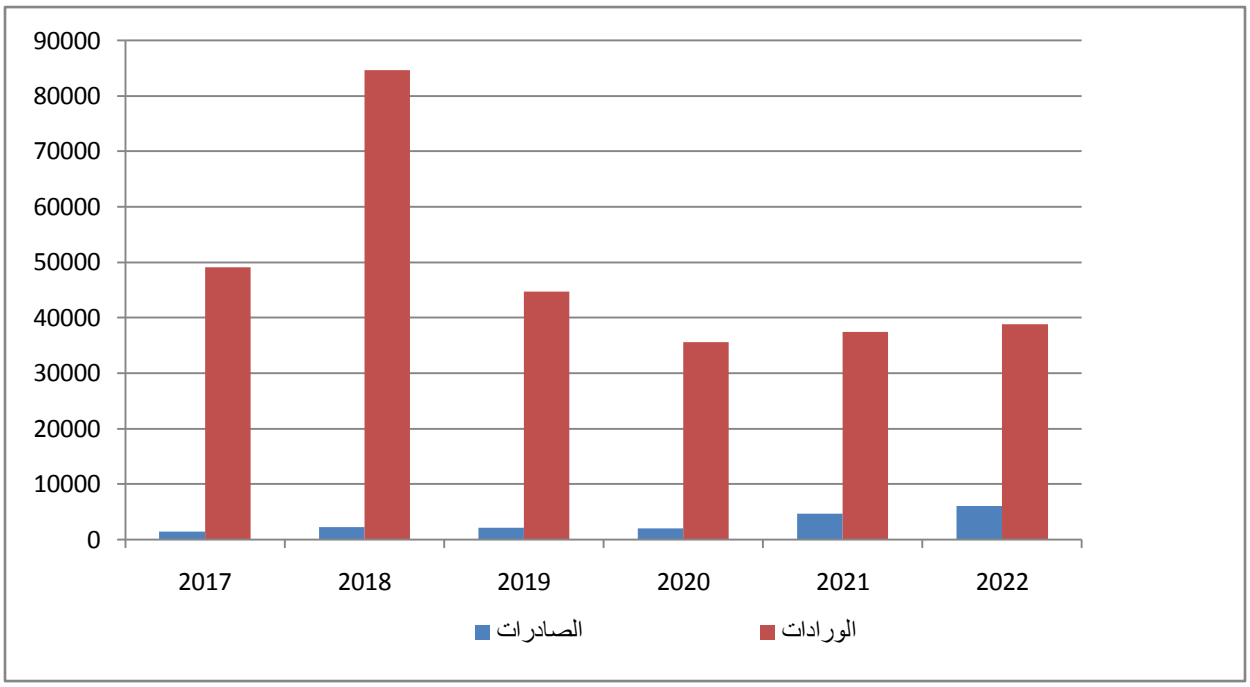

الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري

يمثل التمثيل البياني الموالي حالة الميزان التجاري للجزائر فترة من 2017 إلى عام الجاري ،من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن الميزان التجاري شهد تدبدبا واضحا خلال الفترة 2017-2021 حيث يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي ارتفاع تغطية الصادرات للواردات ويرجع كذلك سبب الانخفاض إلى اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة على عائدات المحروقات أنها شهدت ارتفاع متواصل راجع لانتعاش الأسعار الذي عرفته الصادرات وواردات الجزائر خلال هذه الفترة 2021-2023.

الشكل رقم (03-02) تطور الميزان التجاري خلال الفترة من 2017 إلى 2023

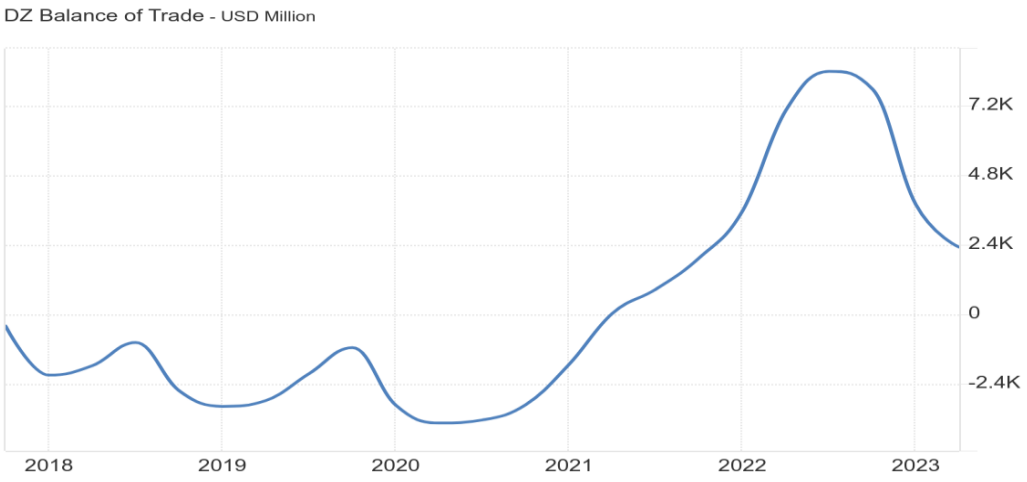

مما سبق التعرض له من تطور في التجارة الخارجية للجزائر في الفترة من 2017 إلى غاية السداسي الأول من ، 2022 وباعتبار أن قطاع الجمارك هو أول المؤثرات على هيكل التجارة الخارجية، نستنتج أن ما تعرض له قطاع الجمارك من عصرنه وتطور وما قدمه من تسهيلات أثر بشكل إيجابي على الصادرات خارج المحروقات، حيث عرفت هذه الأخيرة تطور إيجابي ومتواصل نظرا للتحفيز التي تتلقاها من هذا القطاع والتشجيع المتواصل على الصادرات خارج المحروقات.

في حين هذه التسهيلات تأثيرها طفيف على نسبة الصادرات خارج المحروقات، وذلك لسيطرة قطاع المحروقات بنسب كبيرة على إجمالي الصادرات وهو قطاع لا يتأثر بالقطاع الجمركي.

غير انه من الملاحظ أن هذه النسب في طريقها نحو التغير الجذري أي بصفة أخرى نحو التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وهذا من بين أهداف عصرنه القطاع الجمركي بما يقدمه من تسهيلات للتجارة الخارجية . يبقى تأثير التسهيلات الجمركية على جانب الواردات محدود مقارنة بالتسهيلات الممنوحة للصادرات، فالتسهيلات في جانب الواردات تمس أكثر المواد الداخلة في تصنيع المنتجات الموجهة للتصدير واللوازم والتجهيزات، وبالتالي فان تأثير عصرنه قطاع الجمارك على الواردات يبقي طفيف .

أما على جانب الميزان التجاري فان تأثير عصرنه قطاع الجمارك ناتج عن تأثر الصادرات والواردات بعصرنة هذا القطاع، وكما لوحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن التحسن الملحوظ في الفترة الأخيرة ناتج عن تحسن في قيمة ونوعية الصادرات.

خلاصة الفصل:

في الفصل السابق تم التعرض إلى الجانب التطبيقي للدراسة من خلال الإشارة إلى مساهمات الأنظمة الجمركية الجزائرية في تحرير التجارة الخارجي ة وذلك من خلال التطرق إلى لمحة عامة حول الجمارك الجزائرية وكذا هيكل ومجال نشاط هذا القطاع ، بالإضافة الى الوسائل الأساسية التي يعتمدها هدا الأخير .

كما تطرقنا في المبحث الثاني لهذا الفصل الى أهم الإصلاحات الجمركية الجزائرية من خلال التطرق إلى أسباب القيام بهده الإصلاحات ومبادئها وأهدافها ، وفي الأخير حاولنا الإشارة إلى مدى مساهمة النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية .

الخاتمة

خاتمة:

سعت الجزائر جاهدة إلى تبني نموذج اقتصاد السوق الحر من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة للنهوض بقطاعاتها الإنتاجية والتجارية وتحسين مستويات أداء منتجاتها إلى الدرجة التي تنافس بها المنتجات الأجنبية في الأسواق الدولية بما يؤهلها للوصول إلى تنمية اقتصادية، هذا بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق تحرير تجارتها الخارجية. هذا ما حتم على إدارة الجمارك التكيف مع ذلك، فأصبحت مهامها اقتصادية وليست جبائية فقط، مما فرض عليها ضرورة امتلاك الوسائل تقوم بتسهيل وتبسيط وتسريع عمليات مراقبة التجارة الخارجية، ولن يأتي ذلك إلا بالتحكم في الإجراءات الجمركية للتكيف مع سياسة انفتاح اقتصادي غرضها وهدفها الأول هو إرضاء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب أو المحليين من خلال تقديم التسهيلات الجمركية لهم. وبما أن التوجه العالمي المعاصر يسير نحو ترقية كفاءة العمل الجمركي لزيادة مستوى تسهيل التجارة، فيستوجب على الإدارة الجمركية الجزائرية بناء نموذج إداري يواكب حداثة الأسس في التسيير وفقا لمعايير العالمية لمنظمة الجمارك العالمية مع إيجاد مجموعة من الآليات و السبل الناجعة في قياس وتقييم أداء الإدارة الجمركية الجزائرية بغرض تحديد مواقع الخطأ وإصلاحها ومواقع القوة وتطويرها، خاصة أن الكثير من برامج الإصلاح الإداري لم تكلل بالنجاح كون أن بداية التشخيص كانت ضعيفة ولم تحدد جيدا نقاط القوة والضعف .

اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم التعرض له أثناء دراستنا للموضوع يمكن اختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا :

- تعتبر الأنظمة الجمركية آليات تهدف إلى تعزيز تطور النشاطات الاقتصادية (الاستيراد والتصدير) و تقوية الإمكانات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية طريق استعمال ميكانيزمات معينة (كوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية للمؤسسات) ،بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي و الاقتصادي لتدعم وضعيتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- التجارة الخارجية هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الاقتصادية للبلد.

يساهم النظام الجمركي الجزائري بشكل فعال في تحرير التجارة الخارجية من خلال التطوير في مختلف أجهزته المادية والبشرية .

- **الدراسة:**

بعد الإلمام بجوانب الموضوع ودراسته، توصلنا للنتائج الآتية :

- ✓ النظام الجمركي نظام حساس و من أهم الركائز في اقتصاديات الدول وله تأثر مباشر على حركة التجارة الخارجية.
- ✓ يساهم النظام الجمركي بشكل مباشر في حماية الاقتصاد من خلال الإجراءات والتدابير المعتمدة في النظم الجمركي الجزائري
- ✓ يتوف النظام الجمركي الجزائري على أجهزة مادية وبشرية وتكنولوجية قوية تسمح له بمواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي .
- ✓ عرفت التجارة الخارجية الجزائرية انتعاشا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة يرجع السبب في ذلك الى قوة نظمها الجمركي بشكل مباشر .
- ✓ يؤثر تطوير قطاع الجمارك بإيجابية على تطور الصادرات خارج المحروقات وزيادة نسبتها، وبالتالي تقليل هيمنة قطاع المحروقات والسير نحو توزيع المخاطر، وهذا ما يحدث توازن نسبي للاقتصاد الوطني.
- ✓ التوجه نحو رقمنة القطاع الجمركي يؤدي لتسهيل وتسريع عمليات التجارة الخارجية والتقليل من التهربات الضريبية الجمركية.

- **مقترحات الدراسة:**

على ضوء ما تقدم يمكن تقديم مجموعة من الاقتراح

- ✓ ضرورة زيادة واستمرار تطوير الإطار القانوني الجمركي وإضفاء طابع المرونة والتكيف مع كل المستجدات على المستوى الدولي، بحيث يسمح بتسهيل المعاملات التجارية وحماية مصالح الدولة، من خلال ضبط الإيرادات. وكذا تأطير المعاملات التجارية الإلكترونية؛
- ✓ العمل على زيادة جودة الخدمات المقدمة من طرف الإدارة الجمركية من خلال خفض الوقت اللازم لعمليات الجمركة وتدنية التكاليف المرتبطة بالصفقات التجارية؛
- ✓ العمل على زيادة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الجمركية. وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات وكل الوثائق إلكترونيا؛

- ✓ العمل على زيادة تنمية الموارد البشرية داخل الإدارة الجمركية، من خلال الاهتمام بالتكوين . وإعادة النظر في برامج التكوين على مستوى المدارس والمعاهد الجمركية لتتماشى ومقتضيات الوضع الراهن

- **آفاق الدراسة:**

يعتبر موضوع دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية موضوع حديث على مستوى الجزائر ويحتاج العديد من البحوث والدراسات للتعمق فيه والإلمام بجميع جوانبه وقد حاولنا في هذه الدراسة التعرض لأهم ما تم إحرازه حتى الآن من تطورات في هذا المجال، لهذا يمكننا اقتراح الإشكاليات الآتية كآفاق بحثية جديدة :

التكنولوجيات الاقتصادية الحديثة ودورها في تحرير التجارة الخارجية .

– عصرنة قطاع الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية ؛

– دور رقمنه قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية؛

– تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية.

المراجع

أولا: الكتب:

-محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد و المعارضة**، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002 .

-كامل البكري ، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2000.

-زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1998 .

-كامل البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر، 2000 .

-محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر 1999.

-محمد دويدار، مبادئ ، **الاقتصاد السياسي** ، دار النشر الطونى الاسكندرية ، مصر، 1994 .

-جمال الدين لعويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية** ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر2000.

-طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، دار وائل للنشر، الاردن 2004 .

-حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الثالثة، دون سنة النشر.

-كامل البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، دار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر، 2000 .

-عادل احمد حشيش و مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ، 2005 .

-محمد صفوت قابل ، **تحرير التجارة الخارجية بين تأييد ومعارض** دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002 .

-محمود حسين الوادي، **الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة الأولى، عمان، 2009 .

ثانيا المذكرات والأطروحات :

-بن الطيبي مبارك، **التهريب الجمركي ووسائل مكافحته في التشريع الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009 .

-مقنعي فتيحة، **اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2009/2008 .

-شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012 .

-نعيمة زيري، **التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011 .

-محمد حشماوي ، **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات** ، رسالة ماجستير في التجارة الدولية كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، والعلوم التجارية ، تخصص مالية دولية ، جامعة الجزائر ، 1993.

ثالثا: المقالات العلمية:

— سماعين جامع ، صليحة جعفر ،**أهمية أدوات سياسة التجارة الخارجية في تعزيز الشراكة والتدويل حالة بعض الشركات الجزائرية** ،مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02 2021 .

– مبارك بن الطيبي ، عبد القادر بلاوي، **دور إدارة الجمارك في حماية الملكية الفكرية**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ،المجلد 05، العدد 02 ، 2020 .

رابعا : القوانين والتشريعات :

–الأمانة العامة للحكومة ، وزارة المالية ،القرار **مؤرخ في 9 مارس 1988 ،يتضمن ضبط قائمة البضائع التي تستفيد من نظام العبور الجمركي، الملغي القرار المؤرخ في 23 فبراير 1999** ،المحدد لكيفيات تطبيق المادة 126 من قانون الجمارك.

–الأمانة العامة للحكومة ، وزارة المالية ،القرار ،**المادة 02 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999 يحدد كيفيات تطبيق المادتين 125 و127 من قانون الجمارك:**" يتعلق العبور الجمركي بنقل البضائع عبر الإقليم الجمركي.

–الأمانة العامة للحكومة ، وزارة المالية ،**المادة 2 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999** ،السالف الذكر:" يتضمن التصريح بالعبور تعهدا مكفولا. يمكن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المستفيدين من هذا النظام اكتتاب تعهد عام صالح لعدة عمليات رجوعا إلى الالتزام وفقا لأحكام المادة 119 من قانون الجمارك.

–الامانة العامة للحكومة ، وزارة المالية ، **المادة 129 من المقرر رقم 05 الصادر بتاريخ 03 فيفري 1999 المتعلق بكيفية تطبيق المادة 141 من قانون الجمارك**.

خامسا: المراجع الأجنبية :

1. LASARY, **le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur**, 2005.

2. MICHEL RAINELLI, « **l'organisation mondiale du commerce** », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002.

3. OMC , **glossaire des termes douaniers internationaux**. 1995.

4. Claude.J.BERR et Henri.TREMEAU, **le droit douanier**, 2 éd , Paris, LGDJ, 1981, p230.

سادسا:المراجع الالكترونية

1. https://douane.gov.dz/spip.php?rubrique113،18:23، 2024/06/04
2. https://maaal.com: 2024،15:15/ 06/03
3. https://douane.gov.dz 12:33 2024/05/22.
4. https://douane.gov.dz 12:15 2024/04/24

الفهرس

إهداء	IV
شكر وعرفان	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XIV
قائمة الملاحق	XVI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطـــــــار النظري للنظام الجمركي و التجـــــارة الخارجية	1-24
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الجمركي و التجـــــارة الخارجية	3
المطلب الأول: الإطار العام النظام الجمركي	**3**
الفرع الأول: تعريف النظام الجمركي	3
الفرع الثاني: أنواع السياسات الجمركية	4
الفرع الثالث : أنواع الأنظمة الجمركية	6
المطلب الثاني: ماهية التجارة الخارجية	11
الفرع الأول:مفهوم التجارة الخارجية	11
الفرع الثاني: نظريات التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها	12
الفرع الثالث: سياسات التجارة الخارجية	18
الفرع الرابع: أدوات التجارة الخارجية	20
الفرع الخامس : عوامل التجارة الخارجية	23

المبحث الثاني الدراسات السابقة	26
المطلب الاول: الدراسات الوطنية	26
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	29
المطلب الثالث: المقارنة بين الدارسة الحالية والدراسات السابقة	31
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: دور للنظام الجمركي في تحرير التجـــــارة الخارجية – حالة الجزائر	34
تمهيد	35
المبحث الأول: لمحة عامة حول جمارك الجزائر.	36
المطلب الأول: ماهية الجمارك الجزائرية	36
الفرع الأول: تعريف الجمارك الجزائرية.	36
الفرع الثاني: نبذة تاريخية حول جمارك الجزائر.	37
المطلب الثاني: هيكل ومجال نشاط الجمارك الجزائرية	40
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك.	40
الفرع الثاني: مجال نشاط الجمارك الجزائرية.	44
المطلب الثالث: الوسائل الأساسية للجمارك الجزائرية	45
الفرع الأول: الوسائل القانونية.	45
الفرع الثاني: الوسائل البشرية.	45
الفرع الثالث: الوسائل المادية.	46
المبحث الثاني:الإصلاحات الجمركية الجزائرية لتحرير التجارة الخارجية.	47
المطلب الأول: أسباب القيام بالإصلاحات الجمركية الجزائرية	47
الفرع الأول: القانون الجمركي والتنظيم.	47

الفرع الثاني: التقنيات الجمركية والرقابة.	**48**
الفرع الثالث: تسيير الموارد.	**48**
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الإصلاحات الجمركية الجزائرية	49
الفرع الأول: المبادئ الأساسية للإصلاحات الجمركية.	49
الفرع الثاني: أهداف الإصلاحات الجمركية الجزائرية.	49
المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الجمركية الجزائرية	50
المبحث الثالث: مساهمة النظام الجمركي الجزائري في تحرير التجارة الخارجية	52
المطلب الأول: الأنظمة الجمركية المعتمدة في تحرير التجارة الخارجية	52
الفرع الأول: نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد(O.E.A) لتسهيل التجارة الخارجية	52
الفرع الثاني : نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك(S.I.G.A.D) لتسهيل إجراءات الجمركة.	54
الفرع الثالث : النظام الجمركي الجزائري الالكتروني (ALCES) ALgerian Customs Electronic System.	55
المطلب الثاني : التسهيلات الجمركية وتطور التجارة الخارجية في الجزائر	57
الفرع الأول: التسهيلات الجمركية المقدمة من قبل إدارة الجمارك للمصدرين.	57
الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2017-2022.	58
الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري.	59
خلاصة	60
الخاتمة	61
المراجع	63
الفهرس	65
الملاحق	66